الفصل الثانى عشر
النخب السياسية والاجتماعية

الفصل الثانى عشر

النخب السياسية والاجتماعية

مدخل نظرى: مع إشارة خاصة إلى تشكلها فى المجتمع المصرى :

لا تتحدد المضامين إلا بالمقاصد. ومقصدنا فى هذه الورقة هو استجلاء بعض الإشكاليات النظرية المرتبطة بمفهوم النخب السياسية، تمهيداً لطرح بعض الافتراضات حول تكوين النخب فى المجتمع المصرى. ولاشك فى أن التعرف على هذه الإشكاليات النظرية يعد مدخلاً لازماً لفهم تشكل وتحولات النخبة فى مجتمعنا العربى بعامة، أو فى أى مجتمع قطرى بخاصة. ويرجع ذلك إلى أن الخلاف حول تشكل "السياسى" وطبيعة الجماعات الفاعلة فيه هو خلاف جذرى لا سبيل إلى حله بسهولة. ومن ثم فإن التعامل مع الإشكاليات النظرية يسهم فى تضييق أوجه الخلاف إلى أدنى درجة ممكنة، ولقد ساهم مفهوم "النخب السياسية" – رغم أنه ظهر فى موقف عناد أيديولوجى ونظرى واضح – فى تضييق شقة الخلاف النظرى حول "السياسى" وحول الجماعات السياسية والاجتماعية ذات العلاقة به. فقد نجحت بعض الصياغات النظرية للمفهوم فى أن تقربه من المفهومات المناوئة له؛ بحيث تحول مفهوم "النخب السياسية" إلى مفهوم محورى فى التحليل السياسى المعاصر[1].

ولا يتوقع فى هذا الحيز الضيق أن نتناول كافة الإشكاليات النظرية المصاحبة للمفهوم. وحسبنا أن نضع أيدينا على أهمها وأكثرها إثارة للجدل. من ذلك مثلاً إشكالية مفهوم "النخبة" ذاته والمعيار الذى يمكن فى ضوئه الحديث عنه "نخبة" ونطاق وجود هذه النخبة (على المستويين القومى

والمحلى)؛ ومنها إشكالية التركيب الداخلى للنخب السياسية وظروف ثبات أو تغير هذا التركيب؛ ومنها خصوصية تشكيل النخب السياسية فى الدول النامية والظروف التاريخية المصاحبة لهذا التشكيل. تلك هى أهم الإشكاليات التى سوف نتناولها قبل أن نشرع فى طرح بعض الافتراضات حول تشكل النخب السياسية فى المجتمع المصرى. وربما يمكننا التحليل النظرى من أن نطور مفهوماً واسعاً للنخب السياسية بحيث يمكن من خلاله تناول هذه النخب عبر مستويات متعددة للبنية الاجتماعية (المستوى القومى الأوسع، والمستوى المحلى، وما بينهما من جماعات وسيطة)، وبحيث يمكن من خلاله أيضاً تناول أنماط مختلفة من "النخب" كالنخب الاجتماعية بحيث لا يقتصر التناول على النخب السياسية فقط.

أولا: إشكالية مفهوم النخبة

التبس مفهوم النخبة منذ ظهوره بمضامين أيديولوجية. فقد كان عالم الاجتماع الإيطالى باريتو Pareto عندما استعار مفهوم النخبة elite من عالم السلع أو التجارة (كان المفهوم يستخدم عادة للتمييز بين السلع الرديئة والسلع المتميزة) ليدخله إلى عالم الدراسات الاجتماعية، كان يريد أن يعاند مفهوم الطبقة الحاكمة كما صاغه كارل ماركس، فالمجتمع لا يتأسس على سيطرة الحياة المادية وعلاقاتها، كما لا تتأسس القوة فيه على سيطرة الطبقة الاقتصادية الحاكمة التى أطلق عليها ماركس الطبقة البرجوازية. لقد كان الفكر الإيطالى الذى ظهر فى مجتمع يختلف إلى حد ما عن باقى المجتمعات الرأسمالية، يبحث عن أسس مختلفة للتكوينات الاجتماعية، وعن أسس مختلفة لرصد التغيرات فى المجتمعات الأوربية، خاصة ظهور الدول البيروقراطية، وانتشار اقتصاد السوق، وانتشار عمليات التصنع والتحضر.

لذلك فقد شكك منظرو النخبة الأوائل – وجلهم من إيطاليا – فى إمكانية أن تكون هذه التغيرات قد نتجت عن تغير فى قوى وعلاقات الإنتاج. وأكدوا فى المقابل أنها نتجت عن الدور الذى تقوم به النخبة الحاكمة. إن النخبة هى "عقل المجتمع" وفكره المدبر، هى التى توقفه عن التجديد وتميل به إلى المحافظة، وهى التى تنطلق به إلى التجديد بلا حدود (نذكر هنا تفرقة باريتو بين النخبة المحافظة والنخبة المجددة)؛ وهى التى تنظم شئونه بما تجيده من فن الإدارة والتنظيم (نذكر بصياغة موسكا عن القدرة التنظيمية للطبقة الحاكمة)؛ وهى التى تجمع فى يدها خيوط اللعبة السياسية بل تحتكرها احتكاراً (نذكر بصياغة روبرت ميشيلز عن الأوليجاركية).

ولقد أدى ظهور المفهوم فى هذا السياق إلى نتيجتين: الأولى أن المفهوم قد ولد لصيقاً بفكر سسيولوجى ذى ظلال أيديولوجية واضحة؛ تنعكس بجلاء فى معاداة مفهوم "الطبقة الحاكمة" بالصياغة الماركسية. والثانية أن يصبح الحكم أقرب إلى "سيكولوجيا" البشر منه إلى الأبعاد الموضوعية المرتبطة بتركيب البناء الاجتماعي. وقد انعكست النتيجتان فى الصياغة المبكرة لمفهوم النخبة السياسية. فقد أصبح المفهوم يشير إلى تلك المجموعة من البشر التى تمتلك أوفر نصيباً من القوة والتحكم (أو حتى الثروة) بفضل ما تملكه من خصائص شخصية. يتفق المنظرون الأوائل – باريتو وموسكا وميشلز – على هذا التعريف تقريباً؛ كما يتفقون على أن النخبة تقف فى مقابل "الجماهير" التى تكون عموم الشعب. ولكنهم يختلفون – قليلاً – حول طبيعة هذه الخصائص الشخصية (أو السيكولوجية) التى تحدد النخبة. فهى عند باريتو خصائص نابعة من القدرة الفائقة على استخدام رواسب المحافظة

أو التجديد؛ وهى عند موسكا القدرة التنظيمية على الرغم من إشارته أحياناً إلى الثروة أو القوة العسكرية؛ وهى عند ميشليز القدرة على التنظيم الحزبى وعلى استغلال ما لدى العامة من ميل نحو الخضوع[٢].

ولاشك أن صياغة على هذا النحو يصعب أن تقبل بسهولة فى الدوائر السوسيولوجية. فلم يكن للماركسيين أن يقبلوها بسبب طمسها للأسس المادية للتكوين الاجتماعى بعامة والتحكم السياسى بخاصة. كما لم يكن بمقدور السلوكيين والوظيفيين أن يقبلوها لأنها تطمس الفكرة التعددية التى يقوم عليها التحليل الوظيفى والمدرسة السلوكية المرتبطة به. ومع ذلك فقد حدثت تطورات فى الفكر النظرى جعلت مفهوم النخبة السياسية يتحول إلى مفهوم محورى فى التحليل السوسيولوجى؛ وأصبحت كافة المناحى النظرية تشير إليه على نحو أو آخر.

ولقد ساعد ذلك فى تجاوز الصياغات السيكولوجية المبكرة من ناحية، وتوسيع قاعدة النخبة بحيث لا تقتصر على قلة قليلة العدد من الأفراد من ناحية أخرى. ولقد ساعد مفهوم القوة – الذى كان قد شاع استخدامه فى علم الاجتماع السياسى خاصة من جانب علماء السياسة السلوكيين الذين تأثروا بصياغات ماكس فيبر حول القوة والسلطة – ساعد فى تحديث صياغات مفهوم النخبة السياسية. كما ساعد عليه أيضاً التفسيرات المحدثة للماركسية التى لم تقف عند الارتباط الاختزالى بين التحكم الاقتصادى والتحكم السياسى.

ولعل الرابطة بين مفهوم النخبة ومفهوم القوة قد تبلور فى صياغة ميلز الذى طرح مفهوم "نخبة القوة" Power elite. وقصد بها أولئك الذين يحتلون مواقع القوة والنفوذ فى الدوائر العليا من النظم الرئيسية فى المجتمع مثل

كبار قادة الجيش، وكبار رجال رأس المال، وكبار رجال السياسة[٣]. تمسك ميلز فى هذه الصياغة بمفهوم النخبة ولكنه لم يرجعه إلى أسس سيكولوجية بل حاول أن يكتشف المصادر التى تمنح بعض الأفراد القوة وتمنعها عن آخرين، والتى تأتى من النفوذ السياسى والاقتصادى والعسكرى كما أوضح كيف تتداخل مصالح الفئات المكونة للنخبة وكيف تتشابك علاقاتهما بحيث يصعب الفصل بين الأدوار التى يمكن أن يلعبها أعضاء أية فئة من فئاتها. فهى تشكل مركباً معقداً من العلاقات والمصالح. لقد وسعت هذه الصياغة من الأسس التى يمكن أن يقوم عليها الحكم، ومن ثم وسعت من أسس تعريف النخبة، ولكنها ظلت تحافظ على "ضيق شديد" فى قاعدة النخبة ذاتها. فنخبة القوة ما تزال أوليجاركية أو قلة قليلة العدد من الأفراد تحتكر القوة لنفسها وتمنعها عن الآخرين.

ولعل هذا هو الذى دفع مفكر سياسى مثل روبرت دال R.Dahl إلى اعتبار هذه الصياغة – وأمثالها – صياغة تنطلق من نزعة نخبوية elitism تفترض أن القوة توزع فى المجتمع توزيعاً صفرياً حيث تمتلك جماعة واحدة (نخبة) كل القوة وتحرم منها بقية الجماعات[٤]. ورغم أن السلوكيين وعلى رأسهم روبرت دال نفسه يرفضون مفهوم النخبة رفضاً نظرياً ومنهجياً، إلا أن صياغاتهم النظرية قد أفسحت مكاناً لمفهوم "النخب المتعددة" plural elite. فهم ينطلقون من فهم تعددى للحياة الاجتماعية يفترض أن القوة موزعة على كل الجماعات دون أن تحتكرها جماعة واحدة. فليس هناك من جماعة واحدة قادرة على أن تستحوذ على النسق برمته فثمة جماعات متباينة لكل منها تأثير فى نطاق محدد؛ ومن ثم فإن القوة تظهر لا من طبيعة الجماعة نفسها أو الخصائص التى تميز هذه الجماعة، ولكن من قدرتها على أن تؤثر

فى مجموعة القرارات المطروحة على الساحة السياسية. المدخل للتعرف على "السياسى" وما فيه من ديناميات هنا يظهر من دراسة القرارات السياسية والقضايا السياسية ولا يظهر بحال من افتراض استحواذ جماعة بعينها عليه.

ورغم ذلك فإن هذه الصياغة الناكرة لمفهوم النخبة قد وسعت من استخدامه بحيث أمكن الحديث عن نخب متعددة plural elites بدلاً من "نخبة القوة" أو "نخبة حاكمة". وقد استخدم روبرت دال مفهوم "النخب المتعددة" فقد كان يؤمن أن للسياسة رجالها حتى وإن تعددت مصادر القوة ففى كل نطاق أو مجال من مجالات الحياة السياسية والاجتماعية هناك مجموعة من الأفراد أكثر تأثيراً على صناعة القرارات فى هذه الدائرة بعينها. وكل يشكل نخبة فى مجاله وهكذا تتعدد النخب بتعدد مجالات الحياة وتعدد مصادر التأثير.

ولكن مفهوم النخب المتعددة اتضح بشكل أجلى فى دراسة سوزان كيلر Killer المنشورة عام ١٩٦٣ والتى افترضت فيها وجود نخب استراتيجية strategic elites فى ميادين الحياة المختلفة (فى الاقتصاد والسياسة والثقافة والمجتمع المدنى). ولكل واحدة من هذه النخب وظيفة فى ميدان وجودها. لقد أصبح بمقدورنا الآن أن نتحدث عن نخب ثقافية ونخب اجتماعية تعمل فى نطاق المجتمع المدنى وفى الميدان الثقافى دون أن تصل بالضرورة إلى سدة الحكم. فالجماعات التى تحمل لواء الثقافة وتدافع عنها، وتلك التى تقود الصياغات الثقافية الحاكمة، وكذلك الجماعات الرائدة فى مجال حقوق الإنسان وفى مجال الدفاع عن البيئة أو الأسرة أو التى تحقق وظائف معينة فى مجال الإعلام أو الترويح أو التعليم كل تلك جماعات تتضافر جهودها مع جهود النخب الاستراتيجية فى المجال الاقتصادى والنخب

الاستراتيجية فى المجال السياسى من أجل أن يعمل المجتمع فى نسق فعال. ولم تسمح هذه الصياغة بدراسة النخب الثقافية والاجتماعية خارج نطاق العمل السياسى المباشر فحسب، بل سمحت أيضاً بدراسة النخب المحلية وتطوير أدوات للتعرف على هذه النخب[٥].

ولم يظهر هذا التوسيع لاستخدام مفهوم النخب السياسة فى التراث الوظيفى والسلوكى فقط، بل ظهر فى الصياغات الماركسية أيضاً، خاصة تلك التى اهتمت بتطوير نظرية ماركس حول الدولة. وقد كان على رأس أولئك الذين اهتموا بهذا التطوير عالم الاجتماع البريطانى رالف ميليباند Miliband الذى انشغل بقضية العلاقة بين الدولة والطبقة. وأفضت أفكاره إلى إسهامات حقيقية فى نظرية النخبة وعلاقتها بالطبقة. لقد أصبحت الطبقة الحاكمة فى صياغته طبقة مسيطرة تنقسم من الداخل إلى عدد من النخب الاقتصادية؛ وهى النخب التى تسيطر على إدارة الاقتصاد كما تسيطر على إدارة الدولة. ولكن سيطرتها على إدارة الدولة تتم من خلال نخبة أخرى هى "نخبة الدولة" state elite وهى تتكون بدورها من نخب فرعية تعكس المؤسسات الرئيسية للدولة: الحكومة والإدارة والجيش والبوليس والمؤسسات القضائية والحكومات المحلية والهيئات البرلمانية[٦].

رغم اختلاف التوجهات الأيديولوجية، إلا أن المواقف النظرية المختلفة تشابهت إلى حد كبير فى فهمها لمفهوم "النخب السياسية". فثمة نخب سياسية أساسية (أو على الأقل استراتيجية) هى الأغلب فى تملك زمام القوة وهى تنقسم وفقاً لمجالات الحياة المختلفة (العسكرى والسياسى والقضائى والمدنى) أو مجالات السيطرة والهيمنة التى تمارس منها الدولة وظائفها من إدارة شئون المجتمع. ويبدو أن الذى أدى إلى هذا الاتفاق هو هذا القدر من

المرونة التى صاحب استخدام مفهومات كالنخبة، والقوة السياسية، والطبقة الحاكمة الاجتماعية. فلم تعد هذه المفهومات متعاندة أو متناقضة بحيث يؤدى استخدام أحدها إلى استبعاد الآخر. على العكس من ذلك فقد أدت التطورات النظرية إلى تداخل واضح بين المفهومات بحيث أصبح مفهوم القوة يشير إلى نمط السيطرة السياسية، فى حين تشير النخبة السياسية إلى الجماعة السياسية التى تمارس هذه السيطرة أما النخب الأخرى فى مجالات السياسة والإدارة والعسكرية وفى مجال المجتمع المدنى فإنها نخب تعمل فى نطاقات محددة، وهى تدعم عمل النخبة السياسية وتسهل لها أمر الحكم. أما مفهوم الطبقة المسيطرة أو الحاكمة فهو يشير إلى كتلة أعرض من ذوى النفوذ الاقتصادى الذين يمارسون سيطرتهم على السياسة لا من خلال الحكم المباشر وإنما من خلال آليات تجعل النخب السياسية والاجتماعية تعمل على تحقيق مصالحها. وقد تدفع الطبقة المسيطرة ببعض أفرادها إلى المجال السياسى فتخلق بدورها نخبة اقتصادية تعمل جنباً إلى جنب بجانب النخبة السياسية أو تعمل كهمزة وصل بين النخبة السياسية والجماعات الاقتصادية المسيطرة.

وفى ضوء ذلك فإن التعريفات الحديثة لمفهوم النخبة لا تميل إلى التركيز على الأفراد الذين يشغلون مواقع داخل هذه النخبة وإنما تميل إلى التركيز على قضية السيطرة على زمام القوة سواء فى المجال السياسى العام (النخبة السياسية) أو المجالات الخاصة (النخب الاجتماعية والثقافية والإدارية). فلم يعد لمفهوم النخبة – كجماعة متميزة تتربع على قمة المؤسسات السياسية والاجتماعية – قيمة فى حد ذاته. وإنما يستمد المفهوم قيمته من كون النخبة جماعة اجتماعية تتملك وعياً اجتماعياً وقدرة على التماسك

الداخلى لها علاقات بالطبقات التى تشكل المجتمع أو أنها تشير إلى الأفراد أو الجماعات التى تتملك القوة وتمارسها. وتفترض ممارسة القوة بطبيعة الحال علاقات مع الطبقات الاجتماعية وتفاعلات مع جماعات وفئات مختلفة. ولاشك أن مثل هذا التعريف يمكننا من أن نفهم النخب السياسية على أنها جماعات اجتماعية مختلفة المستويات. وكما قال أنطونى جيدنز بحق فإن مفهوم النخبة يمكن أن ينطبق على أولئك الذين "يتولون الصفوف الأولى من أى نوع من أنواع النشاط الاجتماعى"[٧]: والمفهوم بذلك يمكن أن ينطبق على نخبة الممثلين والرياضيين كما ينطبق بنفس القدر على نخبة رجال السياسة أو رجال الاقتصاد.

ثانيا: تغير بناء النخب السياسية: تدوير النخبة

الإشكالية المطروحة هنا تتعلق بالتغيرات التى تلحق بالنخب السياسية والاجتماعية. فافتراض وجود نخبة فاعلة فى مجال من مجالات الحياة، وعلى الأخص المجال السياسى لا يتأسس بالضرورة على ثبات هذه النخبة أو حكمها الأبدى. فطالما أن المجتمع يتعرض لتغيرات فإن هذه لابد وأن تلحق بما هو سياسى؛ كما أن كل نطاق من نطاقات ممارسة القوة مهما كانت درجة انغلاقه – كما يوجد فى الحكومات التى تتشكل النخب السياسية فيها من عائلة بعينها أو من شريحة أرستقراطية بعينها – لابد وأن يفسح المجال ولو بقدر يسير لدخول عناصر جديدة إلى دائرة التأثير السياسى ومن ثم إلى دائرة النخبة السياسية. وإذا ما ظل الانغلاق على حاله دون أى تغيير فإن التاريخ لابد وأن ينتج نخباً جديدة قادرة على اختراق حالة الجمود والثبات فى بناء النخبة. ولذلك فقد كان باريتو يقول "إن التاريخ هو مقبرة الإمبراطوريات". وإذا كان تغير النخبة يبدو وكأنه أمر حتمى، إلا أن سعى

النخبة نحو المحافظة على هويتها وعلى تكوينها وعلى الاستمرار فى السلطة يبدو وكأنه أمر حتمى أيضاً. فالدخول إلى دائرة النفوذ السياسى قد يصاحبه ميل نحو امتهان العمل السياسى واتخاذه وسيلة للعيش وأسلوب للحياة. ولذلك فقد أكد ماكس فيبر فى مقاله الشهير بعنوان "السياسة كمهنة" Politics as vocation إمكانية تحول العمل السياسى إلى مهنة تكون ممارستها بحكم المهارة والحذق والقدرة على الإدارة والممارسة الديموقراطية[٨]. ويحدث ذلك خاصة عندما يحقق "السياسى" قدراً من الاستقلال عن "الاقتصادى" و"الاجتماعى"، أى عندما تنفصل الممارسات الحزبية عن تكوينات الطبقة والمكانة، ويصبح الحذق المهنى داخل الحزب هو السبيل إلى الدخول فى دائرة النخبة السياسية.

ولعل هذا التناقض بين حتمية التغير السياسى من ناحية وحتمية الميل النخبوى نحو المحافظة على السلطة من ناحية أخرى، هو الذى جعل من قضية تحول النخبة أو "تدوير النخبة" قضية محورية فى التراث النظرى. ويدور الجدل هنا حول منظورين الأول هو منظور الدوائر المغلقة للنخبة، والثانى هو منظور الدوائر المفتوحة للنخبة نعرضهما قبل أن نقدم وجهة نظره.

١ـ الدوائر المغلقة للنخبة:

تمثل النخبة جماعة "مختارة" من الناس، تتمتع بقدر من التميز. ويدل ذلك على أن هذه "النخبة" تقابل الجماهير العريضة من الناس؛ وهى التى تدير شئون هذه الجماهير من أعلى. وعلى هذا الفهم تأسست نزعة النخبة elitism، أى الاتجاه دائماً نحو فهم توزيع القوة على أنه توزيع "مركز" فى أيدى قلة قليلة العدد من الأفراد. وفى ضوء هذا الفهم أيضاً تأسست فكرة الدوائر المغلقة للنخبة، وراجت أفكار كثيرة حول خضوع الجماهير وحول

ميل النخب السياسية نحو الانغلاق والتحكم.

فالنخب المسيطرة على زمام القوة لا تترك فرصاً كثيرة لأعضاء آخرين للانضمام إلى دائرة النخبة إلا فى النذر اليسير، وبطريقة منظمة بحيث يكون دخول أعضاء جدد إلى دائرة النخبة السياسية مشروطاً باستمرار النخبة كأقلية، لها بناء داخلى خاص. وفى هذه الحالة تكون عملية تدوير النخبة عملية بطيئة لا تتم إلا فى إطار محدد.

وتثير قضية الدوائر المغلقة للنخبة السياسية إشكاليتين نظريتين: الأولى تتصل بالسبب وراء هذا الانغلاق: لماذا تظل السيطرة السياسية مغلقة على أفراد بعينهم؟ والثانية تتصل بالطريقة التى يحدث بها تدوير النخبة فى هذا الظرف "الانغلاقى" كيف تتغير النخبة مع المحافظة على سماتها ودون أن تغير تغييراً جذرياً من أسلوبها فى التحكم؟

وفيما يتصل بالإشكالية الأولى فقد ظهر الاعتقاد بأن غلق فرص الحراك الاجتماعي أمام الصاعدين إلى سدة الحكم يرجع إلى عمل آليتين متقابلتين. فالنخبة السياسية تحقق درجة من الخبرة السياسية التى تمكنها من إحكام قبضتها على وسائل الاتصال بدرجة لا يمكن للشخص العادى أن يصل إليها، كما أنها تتروض على ممارسة السياسة بحيث تتولد لديها العقيدة بأن وجودها ضرورى، وأن ترك مناصبهم سوف يكون كارثة لهم ولحزبهم السياسى. وفى مقابل هذا الشعور النخبوى تأتى الآلية الثانية من قبل الجماهير التى تخضع خضوعاً تاماً لأنها تقع فى الغالب فريسة للدعاية والتأثيرات الخطابية للقادة[٩]. كما أن الحكومات النخبوية غالباً ما تلجأ إلى إضفاء الشرعية على النظام السياسى من خلال اللجوء إلى نفس المبادئ التى يعتنقها الأفراد والمستمدة من عاداتهم وتقاليدهم وتاريخهم فى تكوين

أيديولوجية للحكم. ويقصد بذلك قناعة الجماهير بأن نظام الحكم يعمل لمصلحتهم ويعمل فى الاتجاه نحو حماية الوطن أو حماية الهوية الثقافية. وتكون النتيجة فى الحالتين أن تحكم النخبة سيطرتها وأن يكون الانغلاق السياسى سمة مميزة لنظام الحكم. ولكن هل يعنى ذلك أن النخبة لا تتغير مطلقاً؟ الرد بالنفى طبعاً. فالتغير هنا يتم ولكن ببطء شديد، حيث يسمح بالحراك السياسى على استحياء وبشكل منظم.

ونأتى هنا إلى الإشكالية الثانية المتصلة بالطريقة التى تتغير بها النخب السياسية من وجهة نظر أصحاب هذا الاتجاه. يأتى الانقلاب النخبوى كأحد الوسائل الهامة فى هذا الصدد، حيث تحل نخبة محل نخبة آخذة منها زمام القوة والسلطة. ويرجع السبب وراء انتصار النخبة غير الحاكمة – من وجهة نظر باريتو – إلى أنها تستطيع خلال فترة تركها للحكم أن تقوى من خصائصها وأساليبها فى الوقت الذى تضعف فيه النخبة التى تتربع على سدة الحكم[١٠]. وهذا رأى يذكرنا دائماً بأفول العصبية عند ابن خلدون. فالعصبية الحاكمة لابد أن تخور قواها من فرط الترف والخمول الذى يسببه الحكم فتنقض عليها عصبية أخرى تكون قد أعدت العدة لنفسها جيداً. وهكذا فإن ابن خلدون وباريتو يجمعان على أن الحكم لا يدوم لأحد وأن التاريخ هو دائماً تاريخ مأزوم لا يصل إلى نهاية على الإطلاق.

وقد يحدث الانقلاب النخبوى تدريجياً وبطريقة لا ترتبط بالضرورة باستخدام العنف. يحدث ذلك عندما تنجح نخبة من خارج الحكم، - على ما يذهب موسكا – فى تحقيق تأثير على الجماهير يفوق تأثير النخبة الحاكمة، وفى تطوير "أيديولوجية" أو صيغة سياسية أكثر إقناعاً وأكثر قرباً من معتقدات الأفراد وأساليبهم فى الحياة. حينئذ تستطيع هذه النخبة –

أو الأقلية الموجهة بتعبير موسكا – أن تصل إلى الحكم[11]. وبصيغة جرامشية تستطيع هيمنة مضادة أن تحل محل هيمنة قائمة إذا ما استطاعت أن تخترق حدود المجتمع المدنى وأن تهيمن على حياة الناس وثقافتهم اليومية[12]. ولكن الانقلاب ليس هو الحل فى معظم الأحوال، فقد تطور النخبة آليات لضم أعضاء جدد دون أن تفقد هويتها وترابطها الداخلى. ولذلك فإن نقاد الديموقراطية الغربية، والذين يعتبرون أن النخب السياسية فى هذه المجتمعات هى نخب مغلقة – من أمثال ميشيلز ورايت ميلز – يذهبون إلى القول بأن النخبة السياسية – الأوليجاركية فى صياغة ميشيلز ونخبة القوة فى صياغة رايت ميلز – تحافظ على تماسكها الداخلى كما تحافظ على حدودها ولا تسمح بالدخول إلى دوائر النخبة إلا لمن تم تمرينهم لفترة طويلة من الوقت بحيث لا يشكلون بحال مصدر قلق أو تمرد. فقد أدى تدريبهم الطويل إلى أن يتخلقوا بخلق النخبة، وأن يندمجوا فيها اندماجاً لا يغير من خصائصها. فالاتصال البطىء والتدريجى من القادة القدامى والقادة الجدد يخلق "مزيجاً" من الخصائص المتشابهة[13]. ويسمح هذا التحليل بتصور وجود سلسلة متصلة الحلقات من مستويات النخب السياسية فالنخبة الأم (التى تتربع على سدة الحكم) تحتفظ بقنوات اتصال مع المستويات الأدنى من النخب السياسية، بحيث لا يسبب صعود أى شخص من المستويات الدنيا تغييراً جذرياً فى عالم السياسية.

٢ـ الدوائر المفتوحة للنخبة:

يقف هذا المنظور فى مقابل المنظور السابق حيث يتبنى أنصار المدرسة التعددية ذات المنحى السلوكى نظرية الدوائر المفتوحة للنخبة. فليس هناك نخبة واحدة تمسك بزمام الأمور، وإنما هناك مجالات مختلفة للنخب

السياسية. فالدوائر المغلقة للنخبة لا توجد إلا فى النظم الأحادية التقليدية أو النظم الشمولية ذات الحزب الواحد ولا يحدث انفتاح فى هذه المجتمعات إلا إذا اتجهت نحو الليبرالية التى تسمح بالتنافس السياسى وبقدر من التعددية فى توزيع القوة. أما النظم الديموقراطية فإن أنساقها السياسية مفتوحة إلى أبعد حد. وهى نظم مستقرة تحقق درجة عالية من التنافس السياسى والمشاركة السياسية، ومن ثم فإن الدوائر فيها مفتوحة باستمرار لاستيعاب أعضاء جدد[١٤]. فليس هناك صفوة واحدة مترابطة، وإنما لكل جماعة قاعدة قوة تنطلق منها. فالمجال السياسى والاجتماعى المدنى مفتوح إلى أبعد حد أمام تنافس جماعات مختلفة للعمل العام من ناحية وللحصول على أصوات الناخبين من ناحية أخرى. يكون مثل هذا المجتمع متبايناً ومتسماً بتعدد مؤسساته وميادين نشاطه، ومن ثم فإن مجال التدرج ليس واحداً، وإنما هناك صور متعددة للتدرج تتبلور حول التدرج المركزى العام فى المجتمع. وتكون المؤسسة أو مجال النشاط مفتوحاً أمام كل الفاعلين بحيث لا يمكن لأحد أن يستقل بالمؤسسة أو بمجال النشاط[١٥].

ولكن كيف يدخل الأعضاء الجدد إلى هذا النسق المفتوح، لاشك أن النسق ليس مفتوحاً على إطلاقه بحيث يمكن القول مثلاً إن أى شخص فى أمريكا يمكن أن يعتبر رئيساً للجمهورية. فلم تعد الديموقراطية ديموقراطية مباشرة تمارس فيها ليبرالية مطلقة. ثمة آليات تأخذ بالبعض إلى الصفوف الأولى وتخلق من البعض أعضاء عاديين فى الأنساق السياسية والاجتماعية. من هذه الآليات:

٢- ١: الاستعداد السياسى، أو الولع بالممارسات السياسية. فمهما تكن الأنساق السياسية مفتوحة فإن هناك دائماً فروقاً فردية بين الإنسان السياسى

Homo Politics والإنسان المدنى Homo Civicous.

٢- ٢: الانتخابات وهى من الآليات التى تطورها الأنساق المفتوحة لاختيار أفضل العناصر للقيادة.

٢- ٣: القدرات المالية والإعلامية، حيث تحتاج الانتخابات إلى دعاية وإلى عمليات إقناع من جانب المرشحين لا يقدر عليها إلا من يمتلك قدرات مالية تمكنه من أن يسخر لنفسه أدوات الإعلام.

٢- ٤: القدرات الفنية والتنظيمية، حيث تميل الأنساق المفتوحة إلى التخصص ومن ثم فإن الخبرة والكفاءة والمهنية تعد معايير هامة للحكم على الأفراد وعلى ما يمكن أن يحصلوا عليه من مكاسب.

٣- المنظور الواقعى:

لاشك أن الحكم على "دائرة النخبة" بأنها مغلقة أو مفتوحة يعتمد على طبيعة السياق الذى تدرس فيه النخبة من ناحية، وعلى الإيديولوجية التى ينطلق منها الباحث لتحليل النخبة السياسية والاجتماعية من ناحية أخرى. فعلى سبيل المثال أصحاب النظرية التعددية ينظرون إلى الأنساق الاجتماعية فى المجتمعات الغربية ذات الديمقراطيات المستقرة على أنها أنساق مفتوحة، ولكن آخرين من أنصار تيارات نظرية أخرى – مثل رايت ميلز على سبيل المثال – ينظرون إلى هذه الأنساق على أنها أنساق مغلقة، وأن الديمقراطية تخفى وراء قناعها الليبرالى آليات للتحكم فى الناس. ومن ناحية أخرى فإنه يمكن القول بأن المجتمعات الشمولية هى مجتمعات لا تعرف تدويراً سريعاً للنخبة وأنها تفرز دائماً نخبة مغلقة، ولكن أنصار الإيديولوجية الاشتراكية قد لا يقبلون ذلك ويذهبون إلى القول بأن هذه المجتمعات تعرف أساليب خاصة من الممارسات الديمقراطية.

ولذلك ففى اعتقادنا أن فهماً أكثر كفاءة لعمليات تدوير النخب السياسية لابد وأن يعتمد على أسس واقعية دون البدء بأطروحات مسبقة عن انغلاق النخب أو انفتاحها. ونطرح فيما يلى مجموعة من الأسئلة العامة التى يجب أن يجاب عليها بدقة لنتمكن من الحكم على الطريقة التى تتغير بها النخب السياسية والاجتماعية.

٣- ١: ما هى الظروف البنائية التى تتشكل منها النخب السياسية؟ يدعونا هذا السؤال إلى البحث عن السياق الاجتماعى العام الذى تتشكل منه النخب والعوامل الفاعلة فى تشكيلها. فثمة تنوع فى الأبنية الاجتماعية والسياقات الاجتماعية حتى داخل المجتمعات الديمقراطية نفسها. وتزداد صور التنوع إذا أضفنا المجتمعات الأكثر اتساعاً فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، والتى تشكلت فيها النخب السياسية فى مغايرة تماماً لتشكل النخب السياسية فى المجتمعات الغربية. ثمة أوجه عديدة للتشابه، وثمة فضاءات للتعميم، ولكن ثمة أيضاً فضاءات للخصوصية التاريخية.

٣- ٢: كيف تتشكل النخب السياسية؟ يدعونا هذا السؤال إلى النظر فى بنية النخب السياسية من الداخل فيما يتصل بأنماط النخب، والقوة التى يمكن أن تتمتع بها كل نخبة فى علاقتها بالنخب الأخرى، وعلاقة النخب السياسية بالبناء الطبقى القائم، ودرجة التجانس بين هذه النخب من حيث التكوين الاجتماعى من ناحية والتكوين الإيديولوجى من ناحية أخرى.

٣- ٣: ما طبيعة العلاقات بين النخب على المستوى القومى والدوائر النخبوية المحيطة والمحلية؟ يدعونا هذا السؤال إلى توسيع الرؤية بحيث نبحث عن العلاقات بين النخبة المركزية والنخب المحيطة، والدور الذى يمكن أن تلعبه النخب المحيطة فى توجيه النخبة المركزية أو العكس.

٣- ٤: كيف يتشكل التتابع التاريخى للنخب السياسية والاجتماعية؟ ويدعونا هذا السؤال إلى البحث عن نقاط التحول التاريخى فى حياة المجتمع وكيف تؤثر هذه النقاط فى خلق تواصل أو انقطاع بين أجيال النخب. كما يدعونا إلى التعرف على طبيعة الاستمرار فى التوجهات السياسية والثقافية للنخب السياسية والاجتماعية.

٣- ٥: هل ثمة تجانس فى أساليب ممارسة القوة السياسية والاجتماعية بين النخب المختلفة؟ يدعونا هذا السؤال إلى تعميق مفهوم التجانس بين مكونات النخب السياسية وأدواتها السياسية. كما تمكننا الإجابة عليه من التعرف على درجة الاستقرار التى يتمتع بها النسق السياسى والاجتماعى.

٣- ٦: ما هى وجهة التحول؟ يدعونا هذا السؤال إلى النظر فى نمط التحول الحادث فى بنية وتوجهات النخب السياسية، وأن نكشف إلى أى مدى تنتقل النخب السياسية من الوحدة إلى التعدد أو العكس، ومن الاعتماد على الثقة إلى الاعتماد على الخبرة والمهارة أو العكس، وهل هناك علاقة بين هذا التحول ونمط التحول العام الحادث فى المجتمع.

ثالثا: الحداثة الطرفية وتشكيلات النخبة

ذكرنا آنفاً أن درس السياق الذى تتشكل فيه النخب هو الأساس فى فهم طبيعة تشكل النخب السياسية والاجتماعية وتغيرها. وإذا كانت ظروف التطور الاقتصادى والاجتماعى فى المجتمعات الواقعة خارج دائرة مجتمعات المركز الرأسمالى هى ظروف خاصة مرتبطة بتاريخ هذه المجتمعات الذى تشكلت فيه حداثة من نوع خاص، فإن البناء السياسى والجماعات السياسية سوف تتشكل على نحو مختلف. ونحن هنا لا ننكر أهمية النظريات التى أشرنا إليها آنفاً من فهم أبنية هذه المجتمعات، ولكن ننوه إلى

أهمية البدء من ظروف السياق الاجتماعى والاستفادة من النظريات فى حدود هذا السياق.

ونقصد بالحداثة الطرفية هذه نمط البناء الاجتماعى والثقافى الذى يتشكل على أطراف النظام الرأسمالى العالمى، والذى يختلف فى ظروف نشأته عن البناء الاجتماعى والثقافى الذى تشكل عبر مشروع الحداثة فى الغرب. كانت الحداثة الطرفية منتجاً من تطورات غير متساوية وغير منتظمة ناتجة عن اتصال غير متكافئ – استعمارى فى الأساس – بين أبنية تقليدية وثقافة حديثة. وكان من نتيجة ذلك تأسس النظم الحديثة فى تنظيم الجيوش، وعمليات نقل الثقافة، وأسس الحكم. فمن تأسس الدول القومية على أسس حديثة إلى تأسس نظم التعليم والاتصال، إلى نشر أساليب الحياة الحديثة فى حياة الناس اليومية. ولكن الحداثة التى أنتجت عبر هذا الاتصال غير المتكافئ لم تكن على غرار الجذر الحداثى الذى نشأت منه. فهذا الجذر الحداثى لم يكن قد تبلور عبر تاريخ مستمر من الداخل، بل جاء من الخارج، وفرض عبر عمليات تحديث قسرى يتم من أعلى، وعبر عمليات من الانتقاء العشوائى، وعبر التركيز على الأشكال الحداثية دون مضمونها. والنتيجة بنية اجتماعية غير متجانسة وبناء طبقى غير ناضج، وثقافة "ثالثة" تجمع فى داخلها القديم والجديد، تقاوم الجديد بقدر ما تتبنى الصور المتطرفة منه[١٦].

ويتسم البناء السياسى فى هذا الظرف بعدم الاستقرار، كما يفتقر إلى مجموعة من القواعد العمومية التى تنظم علاقة الفرد بالمجتمع وبالدولة أو حتى علاقة الأفراد بعضهم ببعض. وإن وجدت مثل هذه القواعد فإنها كثيراً ما تكون عرضة للخرق والانتهاك من قبل القائمين على حمايتها! ويؤدى عدم

الاستقرار إلى أن يتحول النظام السياسى إلى "مختبر" لتجارب نماذج سياسية متعددة؛ ومن هنا تتعدد نقاط التحول عبر فترات وجيزة من الزمن. وهنا تنتقد النظم السياسية لا للفاعلية السياسية فحسب، بل تفتقد للشرعية فى مقابل سكانها. وتميل القوة السياسية فى هذا الظرف نحو التركيز فى أيدى فئة قليلة من الأفراد؛ وينتقل مفهوم الاحتكار لأول مرة من مجال الاقتصاد إلى مجال السياسة، حيث تصبح السياسة حكراً على أفراد بعينهم. ويؤدى تركز القوة إلى مضاعفة الجهد للحفاظ عليها، ومن ثم فإن التخلف الاقتصادى والتكنولوجى الظاهر يقابله دائماً تضخم فى الأجهزة البيروقراطية والسياسية، وفى الخطاب السياسى[١٧].

وتتشكل النخب السياسية فى هذا الظرف من أوليجاركيات عسكرية تتحالف مع فئات من البرجوازية (كبار ملاك الأرض أو وكلاء الشركات الأجنبية) ورجال البيروقراطية[١٨]. وبصرف النظر عن المسمى الذى يمكن أن يطلق على هذه الفئة الحاكمة، فإنها فى معظمها تشكلت فى رحم الحكم الاستعمارى. فقد تكونت فى عصر الاستعمار جيوش محلية أفرزت رجالاً لهم طموح سياسى، كما ظهرت بواكير برجوازية محلية من ملاك الأرض وكبار التجار وكبار وكلاء الشركات الأجنبية، وأدى نشر بعض التعليم إلى ظهور كوادر محلية من التكنوقراط والبيروقراط. وقد تولدت لدى كل هذه الفئات نزعات قومية أثناء مكافحة الاستعمار، فظهرت لديهم ميول قوية نحو تملك السلطة بعد رحيله. بل يمكن القول بأن الاستعمار قد كون هذه الفئات أثناء وجوده لتسليمها السلطة، ولخلق علاقات مستمرة من التبعية السياسية والاقتصادية. وحاولت هذه الأوليجاركيات بعد أن تولت السلطة أن تطيح ببعض العناصر القديمة وأن تصفى نفسها من خلال سلاسل

متصلة من الانقلابات والثورات والانقلابات المضادة. واستطاعت بعض الأوليجاركيات فى المجتمعات القديمة الأكثر استقراراً أن تحقق قدراً من الاستقرار السياسى الهش، غير أن بعضها فشل فشلاً ذريعاً فى تحقيق هذا الاستقرار إلى درجة أن هذه الأوليجاركيات قد دخلت فى صراع مسلح تجاه بعضها البعض (نذكر أمثلة من السودان والصومال وتشاد واليمن ونيجيريا وأنجولا والكنغو وليبريا وأفغانستان) وتعمل علاقات التبعية الاقتصادية على تدعيم هذه الصراعات وتحقيق مصالحها الاقتصادية من خلالها.

ولهذا السبب يميل دارسو النخب السياسية فى البلدان النامية إلى التفرقة بين النخب القديمة والنخب الجديدة. النخب القديمة هى النخب المرتبطة بالطبقات القديمة ذات المصلحة فى المجتمع القديم. وغالباً ما تكون النخبة الجديدة أكثر تحرراً وأشد ثورية فى مقابل النخبة المحافظة القديمة التى تتمسك بالمحافظة على العلاقات المستقرة فى المجتمع القديم[١٩]. ورغم أن نظريات التحديث قد ذهبت إلى القول بأن النخبة الجديدة – المؤسسة على التعليم والإنجاز والخبرات المهنية الحديثة – هى التى سوف تنتصر وتحقق بناء المجتمع الحديث؛ نقول إنه بالرغم من ذلك، إلا أن الخبرات المعاصرة لكثير من بلدان العالم النامى تكشف عن ظهور بعض النخب الجديدة التى تتخذ منحى تقليدياً وتحاول أن تشد المجتمع إلى الماضى وتحاول أن تقيد "قلدنة" الحياة الاجتماعية. وهكذا يظل البناء الاجتماعي فى ظرف الحداثة الطرفية فى شد وجذب دائمين بين محاولات تحديث التقاليد وقلدنة الحداثة. وينعكس ذلك على التوجهات الحاكمة لجماعات النخبة السياسية والاجتماعية حيث نجد أن معركة القديم والجديد، الأصالة والمعاصرة، الحداثة والتقاليد، العلمانية والدينية، معركة لا تنتهى، بل إن التطورات

المعاصرة فى عالم العولمة والتى طرحت قضايا الهوية والثقافات المحلية بقوة، قد أدت إلى تقوية هذه المعارك الثقافية، ومن ثم إلى زيادة الانقسامات فى التوجهات للنخب السياسية والاجتماعية.

وتتسم النخب السياسية فى هذا الظرف الحداثى الخاص بخصائص معينة. فهى تميل إلى احتكار السلطة، وإلى التسلطية السياسية والاجتماعية. كما أنها تميل إلى استخدام الأساليب التقليدية فى الممارسات السياسية وتركز على مفاهيم الأبوية وعلى مفاهيم الولاء السياسى. وكثيراً ما تؤسس علاقتها على الشكلية حتى وإن كانت علاقات داخل تنظيمات حديثة.

وتؤسس لمنظمات من العلاقات السياسية القائمة على علاقات التابع والمتبوع (علاقات الاستزلام السياسى على ما يذهب البعض). ويفسر البعض هذه النزعة التسلطية للنخب السياسية فى ضوء السياق التاريخى الذى ظهرت فيه. فقد تكونت هذه النخب فى أثناء عملية النضال من أجل التحرر والاستقلال ومن ثم فقد حدث أن طورت هذه النخب توجهات أيديولوجية قومية أدت بدورها إلى ظهور شعور بالتوحد بين الأمة وبين النخبة السياسية. وبمقتضى هذا التوحد فإن أعضاء هذه النخب يشعرون بأنهم هم الوطن، وأنهم يمثلونه حق تمثيل[٢٠]. بل قد يصل الأمر بهم إلى أن ينظروا إلى أنفسهم على أنهم هم الوطن، ويتحدثون باسمه دون الرجوع إلى سكانه، ويحاربون باسمه دون الأخذ فى الاعتبار معاناة الشعب وحرمانه، ويرفعون شعارات نضالية ذات طابع وطنى وقومى يخفون وراءها حبهم للسلطة وسعيهم إليها.

ويؤدى هذا الوضع إلى غلق فرص الحراك إلى أعلى وغلق فرص المشاركة أمام أعداد كبيرة من سكان المجتمع. فمن السمات المميزة للنخب فى ضوء ما سبق أن تستمر النخبة لفترة طويلة، وتكون عملية تدوير النخبة

عملية بطيئة، لا تحدث إلا بانقلاب عسكرى أو بموت زعيم كبير أو بثورة شعبية أو انتصار فى حرب أهلية. ونلاحظ ذلك حتى فى النظم التى حققت قدراً كبيراً من الديموقراطية مثلما هو الحال فى الهند أو كما الحال فى باكستان. نلاحظ فى هذه النظم الديموقراطية أن أسراً بعينها هى التى تسيطر على صناعة السياسة وأن الوجوه التى تمارس السياسة لا تتغير كثيراً. ونجد هنا ارتباطاً وثيقاً بين أسماء شخصيات بعينها أو لأسر بعينها أو ارتباطها بأحد الأحزاب الرئيسية (مثال حزب المؤتمر فى الهند الذى ارتبط بأسرة غاندى ومثال حزب الوفد فى مصر الذى ارتبط باسم سعد زغلول وارتبط حتى فى عهده الجديد باسم أسرة سراج الدين).

وينتقل هذا الوضع من النخبة السياسية المركزية إلى النخبة الاجتماعية الأقل تأثيراً. لا تصبح قيم إعلاء المصلحة العامة والسعى نحو تدعيم الديموقراطية والمساواة هى القيم التى تنتشر من أعلى وتصبح حاكمة للعمل السياسى والاجتماعى، بل قيم التسلطية والأبوية والاستزلام. ومن هنا لا يتحول السعى إلى الدخول فى دائرة النخب الاجتماعية سعياً نحو تحقيق المصلحة العامة أو نحو خدمة الناس بقدر ما يكون سعياً للركوب فوق ظهور الناس، وخلق قنوات جديدة للتمييز تضاف إلى القنوات الموجودة بالفعل. يعد العمل السياسى والاجتماعى هنا بمثابة الطريق نحو تراكم رأس مال رمزى وثقافى يدعم موقف الفرد فى حياته العادية وفى شبكة العلاقات التى يدخل فيها. ثمة استثناءات بلا شك لهذا الوضع، ولكن الطابع العام فى عملية تقدم الصنوف يرتبط بالسعى نحو تدعيم قيم الأبوية والتسلطية.

ولا يؤثر التعليم فى إزاحة هذه السمات. وتلك قضية هامة نرفعها فى وجه نظرية التحديث التى تقول بأن التحديث على النمط الغربى هو الكفيل

بخلق المجتمع الحديث ذى التوجهات الليبرالية والديموقراطية. فكثير من الذين يمارسون هذه السلوكيات التسلطية والأبوية من المتعلمين على الطراز الغربى، وبعضهم أكمل تعليمه فى جامعات غربية. كما أن بعضهم تدرب فى تنظيمات عسكرية حديثة تأسس النظام فيها على قيم العقلانية والانضباط. ومع ذلك فإن كل هذا التعليم وهذه العقلانية تظل بشرية، تغلف بنية نفسية عميقة أساسها القهر والتسلط. لا نسعى هنا إلى أن نقول أن تلك هى سيكولوجية الإنسان المقهور، ولكننا نسعى إلى افتراض مؤداه أن بنية الثقافة التقليدية تظل قابعة هناك، وتعاود الإطلال برأسها دائماً عبر ممارسات واستراتيجيات تظل محببة إلى الناس مهما تغربوا فى عالم التعليم والثقافة.

ويعمل هذا الوضع على أن تزيد شقة التباعد بين النخبة وبين الجماهير، وتصبح أهداف النخبة غير متطابقة بالضرورة مع حاجات الناس. يتحول الجماهير فى هذا الوضع إلى أدوات لمنح القوة وتتحول النخب السياسية والاجتماعية إلى أدوات لكبح الجماهير أو على الأقل سد فرص الحراك الاجتماعى أمامها للدخول إلى دوائر النخبة.

رابعا: النخب السياسية والاجتماعية: إشارة إلى مصر

ذكرنا آنفاً أن مفهوم النخبة لم يعد قاصراً على جماعة مختارة من الناس يمارسون السياسة. يعنى ذلك أن المفهوم لم يعد يشير إلى تلك الجماعة المركزية التى تدير السياسة، بل أصبح يشير إلى جماعات مختلفة أفقية ورأسية. ومن هنا فإننا لا نتحدث عن نخبة سياسية واحدة، وإنما عن نخب سياسية واجتماعية.

ففى كل مجال من مجالات الحياة السياسية والاقتصادية

والاجتماعية توجد جماعات يكون لها النفوذ الأكبر فى التأثير على مجرى الأحداث وفى توجيه دفة الأمور، وهذه الجماعة هى النخبة فى هذا المجال. وتتسع هذه المجالات اتساعاً كبيراً بحيث يمكن الآن الحديث عن نخب فى المجال الرياضى، وفى المجال الفنى، وفى المجال الأكاديمى، وفى المجال المدنى، وفى المجال الإدارى والاقتصادى. ولعله يكون مفيداً لتحليلات النخبة السياسية والاجتماعية فى المجتمعات العربية أن نلقى ضوءاً على هذه النخب، وعلى علاقتها بالطبقات الاجتماعية ودورها فى تأكيد شرعية الحكم.

ولتحقيق هذا الهدف دعنا ننطلق من فرضية مؤداها أن النخب السياسية والاجتماعية تلتف – أو تنازع – حول نخبة يمكن أن نطلق عليها النخبة المركزية؛ وهى النخبة المتربعة على سدة الحكم، وهذه النخبة هى الأكثر تأثيراً ونفوذاً، وربما الأكثر احتكاراً للقوة والسلطة. وتدور النخب الأخرى فى فلك هذه النخبة المركزية، أو تستقل عنها، أو تحاول معارضتها أو إزاحتها. نحن هنا لا نفترض بالضرورة حالة من التناغم بين عناصر النخب السياسية والاجتماعية بل إن الاختلاف وعدم التجانس ربما يكون هو القانون الأغلب.

١ـ النخبة المركزية:

ويفيدنا مفهوم رايت ميلز عن نخبة القوة (صفوة القوة) فى تحليل وفهم النخبة المركزية فى مصر. فهذا المفهوم يشير إلى الأفراد الذين يحتلون المواضع العليا فى تنظيمات السياسة (الأحزاب السياسية والمجالس التشريعية والوزارة) والجيش (قادة القوات المسلحة) والاقتصاد (كبار رجال الأعمال). ورغم أن هذا المفهوم قد يكون مفيداً، إلا أن الوضع هنا يختلف عن السياق الذى تطور فيه مفهوم نخبة القوة. فنخبة القوة هنا لا تتأسس على توازن بين

عناصرها، وإنما هى تلتف حول الشخصية المركزية التى تحتل الموقع الأعلى فى إدارة المجتمع. ويؤدى ذلك إلى أن تصبح شخصية الرئيس وتوجهاته هى المحددة لتوجهات النخبة المركزية. هذا فضلاً عن أن الدور المركزى الذى تلعبه أى فئة من فئاتها، رجال السياسة، الجيش، رجال الاقتصاد يختلف من فتره تاريخية إلى أخرى. ويتحدد هذا الدور فى ضوء التنظيم الاقتصادى الاجتماعى للمجتمع، تشير دراسات بناء القوة إلى أن مؤسسة الرئاسة فى مصر هى نقطة الارتكاز الرئيسية التى تلتف حولها النخبة المركزية، حيث تظهر سيطرة واضحة لهذه المؤسسة على المركز الرئيسى لصنع القرار السياسى، وهى سيطرة قد تصل إلى درجة الاحتكار، وذلك بحكم الصلاحيات الدستورية والامتياز العرفى الذى تتمتع به شخصية الرئيس[٢١]. وتتسع دائرة النخبة المركزية من مؤسسة الرئاسة إلى النخبة الوزارية والتشريعية حيث يشكل مجلس الوزراء – الذى يشكل بسلطة رئيس الجمهورية – هيئة لتنفيذ الإدارة العليا فى البلاد. وتأتى النخبة الوزارية من بين المتعلمين تعليماً عالياً، بل من بين أصحاب المهن المتخصصة خاصة فى المجال القانونى (حيث بلغت نسبة المتخصصين فى القانون فى التشكيلات الوزارية من ١٩٨١- ١٩٩٥ حوالى ٢٠,٢٪) والمجال الاقتصادى التجارى (٢٠٪ خلال نفس الفترة) والعسكرى (١٥,٢٪ خلال نفس الفترة) والهندسى (١٧,٢٪ خلال نفس الفترة). وتأتى الزراعة والطب والعلوم بنسب أقل، وتأتى الآداب فى ذيل هذه القائمة. ويحتل الأكاديميون نسبة كبيرة من هذه النخبة تصل إلى ٤٠٪ تقريباً، يأتى بعدهم البيروقراط والتكنوقراط بنسبة ٣٢,٣٪ والعسكريون بنسبة ١٥,٢٪[٢٢]. وإذا وسعنا دائرة النخبة المركزية قليلاً فإننا يمكن أن نضيف إليها الأعضاء البارزين فى المجالس التشريعية كرئيس مجلس الشعب

ونوابه، ورئيس مجلس الشورى ونوابه. فرئيس مجل الشعب والشورى يحتلان موقعاً متقدماً فى البروتوكول السياسى، وهم أكثر ارتباطاً بالتوجهات العامة لمؤسسات الرئاسة، وهم يعينون بإيعاز من الحزب الحاكم. أما وكلاء مجلس الشعب والشورى فرغم وجودهم فى الظل، إلا أنهم يختارون من بين الوزراء السابقين أو من الأعضاء البارزين فى الحركة النقابية أو التنظيم القضائى. وهم يلعبون دوراً بارزاً فى لجان المجلسين، وفى هندسة الممارسات السياسية داخله. ويمكن أن نضيف إلى النخبة المركزية الأعضاء البارزين فى الحزب الحاكم، خاصة الأمين العام وأمين التنظيم لما لهما من تأثير بالغ فى اختيار القيادات على المستوى القومى وفى اختيار الأعضاء المرشحين للمجالس التشريعية والمحلية. وغالباً ما يشغل الاثنان – الأمين العام وأمين التنظيم – مناصب وزارية.

٢ـالنخب الوسيطة:

تلك نخب تدور فى فلك النخبة المركزية، وتوجد فى دوائر تبتعد أو تقترب من الدائرة المركزية، وتتحدد درجة الابتعاد أو الاقتراب فى ضوء النضال السياسى الذى تنخرط فيه النخبة، نميل هنا إلى التفرقة بين ما نسميه "نضال المداهنة" و"نضال المناوئة" كلاهما يسعى إلى السلطة؛ ولكن الأول يختار نضال المداهنة التى تلتبث بخطاب النفاق السياسى والاهتمام بركوب الطريق لا باستقامته. وأما الثانى فيختار نضال المعاندة والمناوئة الذى يلتبث بخطاب ناقد وممتعض قد يصل فى امتعاضه إلى رفض الشرعية القائمة أو محاولة نزعها. وتقوم هذه التفرقة على أساس ما توصلت إليه فى دراسة سابقة من أن الممارسات السياسية فى مصر تميل إلى الانقسام بين ممارسات غالبة تحاول إضفاء الشرعية على النظام، وممارسات مهمشة

تحاول أن تنزع هذه الشرعية أو تشكك فيها أو تتعايش معها على مضض. وفى كلا الحالتين فإن الممارسات السياسية الحديثة بشقيها تميل إلى اعتماد أساليب تقليدية نابعة من تراث الإمبراطورية (المبايعة كأساس للولاء السياسى ومن ثم الشرعية والنهج التنظيمى الصوفى فى تكوين التنظيمات السياسية).

أ- **نخبة رجال الأعمال**: هذه النخبة هى وريثة طبقة ملاك الأرض فيما قبل الثورة. ولا يعنى هذا أنها تشكلت من فلول هذه الطبقة التى قوضت أسسها التغيرات السياسية فى عام ١٩٥٢. فالوراثة هنا هى وراثة الدور وليس وراثة البناء والتركيب. لقد تعرضت مصر منذ منتصف السبعينات لتغيرات ترتبت على التغير فى التوجه الأيديولوجى للنخبة المركزية. إذ عاد هذا التوجه – الذى طرح أولاً من خلال الانفتاح الاقتصادى فى السبعينات وسياسات التكيف الهيكلى والإصلاح الاقتصادى فى الثمانينات والتسعينات – عاد إلى العلاقات الاقتصادية القائمة على الليبرالية، والتقليص التدريجى لدور الدولة فى النشاط الاقتصادى وتقليص دورها المركزى فى توجيه الاقتصاد وإدارته. ولقد ترتب على ذلك أن نشطت علاقات السوق وحركة رأس المال العالمى وأصبح الاقتصاد أكثر ارتباطاً واندماجاً فى السوق الرأسمالى العالمى. وبدأ التوجه الأيديولوجى للدولة يتجه نحو تأكيد الحرية الاقتصادية، وتشجيع رأس المال المحلى والأجنبى على الدخول فى مخاطرات استثمارية؛ وشرعت الدولة فى إحداث تغيرات هيكلية وقانونية تتوافق والنظام الجديد.

فى هذا الظرف كان من الطبيعى أن تأتى نخبة رجال الأعمال إلى الصدارة، وأن تتراجع النخب الأخرى أمامها. ولقد دفع سلوك الدولة وخطابها بهذه النخبة إلى الأمام، وظهرت مساندتها لها فى مقابل النقابات

المهنية النشطة وفى مقابل العمال. وهو سلوك فسر أيضاً فى ضوء محاولة الدولة حل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن نظام الحكم التسلطى فى الستينات[٢٤]. ولا توجد دراسات وافية عن تشكل بنية النخبة الاقتصادية. ولا نميل هنا إلى التحدث عن رأسماليين وطنيين فى مقابل رأسماليين انفتاحيين كما يحلو للبعض. ولكننا نميل إلى النظر إلى هذه الفئة على أنها تتكون من رجال أعمال ذوى أصول اجتماعية مختلفة، وبالتالى ذوى عمق تاريخى مختلف.

أ- ١: فهناك من ناحية فئات اجتماعية من بقايا الرأسماليين فيما قبل الثورة استمر نشاطهم الاستثمارى والتجارى.

أ- ٢: ومن ناحية أخرى، هناك كبار الموظفين ورجال الجيش الذين انخرطوا فى أعمال تجارية واستثمارية أثناء فترة الحكم المركزية فى الخمسينات والستينات، وقد استفادت هذه الفئات من وجودها فى السلطة ومن نفوذها فى تكوين ثروات وجهتها إلى الاستثمار حين أتيحت لها الفرصة (بعد ترك السلطة أو بعد أن تحرر الاقتصاد فى السبعينات).

أ- ٣: الرأسماليون الجدد، وهو ما يشار إليهم برأسمالى الانفتاح، وهم فئات مختلفة وغير متجانسة من التجار والمقاولين والممولين والوكلاء فى مجال التصدير والاستيراد، ومن قيادات القطاع العام والدولة ممن جمعوا أموالاً كبيرة من شغلهم لوظائفهم.

أ- ٤: المغامرون وهم جماعة من الناس لا يصح وصفهم بأنهم رأسماليون، ولكنهم جماعة استطاعت أن تستغل ظروف التحول ومساندة الدولة لنخبة رجال الأعمال فى الوصول إلى دائرة هذه النخبة من خلال انحرافات (أصحاب شركات توظيف الأموال – التقاعس عن سداد القروض من أموال البنوك).

ولقد ازداد نفوذ النخبة الاقتصادية زيادة كبيرة خلال حقبة الثمانينات والتسعينات. ويرجع السبب فى ذلك إلى أنها أصبحت هى التى توجه الاقتصاد، وازدادت سيطرتها على الاقتصاد فى مقابل تقلص دور الدولة وقوتها، كما تزايدت قوة هذه النخبة فى مقابل تخاذل قوة الجماعات الأخرى. وانعكست هذه القوة فى تزايد دخول أعضاء هذه النخبة إلى المجالس التشريعية حيث ضم برلمان ١٩٩٥ سبعة وثلاثين من رجال الأعمال[٢٥]. كما انعكست فى بلورة خطاب ليبرالى عبر تنظيمات جمعيات رجال الأعمال.

بالنخبة العسكرية:

شكل ضباط الجيش الجماعة الاستراتيجية الأولى فى مصر منذ بدأت حركة التحديث على يد محمد على. فقد بدأت هذه الحركة ببناء الجيش، ولقد درج محمد على على منح كبار الضباط إقطاعات من الأرض؛ ومن ثم فقد أصبح الجيش مكوناً فى بناء السلطة وفى بناء المجتمع فى آن واحد. ولقد ذهب إيفرز إلى أن السبق الزمنى للجماعة الاستراتيجية يؤدى إلى أن تحتل هذه الجماعة مكانة أكبر من الجماعة التى يتأخر ظهورها الزمنى[٢٦]. ومن هنا يمكن أن نفسر غلبة الجماعة العسكرية الاستراتيجية على جميع الجماعات الأخرى، لظهورها المبكر الذى أدى إلى أن تحصل على أعلى درجة من المكاسب عبر مسيرة المجتمع، وكان مكسبها الأكبر هو صعودها إلى سدة الحكم، واحتلالها مكانة مركزية فى عملية صناعة القرار.

احتلت هذه النخبة مكانة مركزية بعد عام ١٩٥٢، وظلت هكذا حتى بداية التغيرات الاجتماعية والاقتصادية فى منتصف السبعينات. واستمر تأثيرها بعد ذلك فى أنها أصبحت مصدراً لتوافد أعضاء جدد إلى

النخبة المركزية وإلى النخب الوسيطة. ولذلك فإن هذه النخبة تظل هى أكثر النخب تأثيراً برغم توافد نخب جديدة كنخبة رجال الأعمال إلى دائرة الممارسة السياسية. وبالرغم من أن نهاية حكم عبدالناصر قد شهدت تحولاً نحو المدنية، يشهد على ذلك الانتقال إلى الاعتماد على "أهل الخبرة" الأمر الذى سمح بدخول عناصر غير عسكرية إلى دائرة الضوء، نقول إنه بالرغم من ذلك إلا أن ضباط الجيش قد ظلوا قوة موازية لقوة عبدالناصر المدنية[٢٧]. فقد كان ضرورياً أن يحافظ النظام بشكل أو بآخر على توازن بين القوى يمثل فيه الضباط مكانة بارزة. ولقد ظهر ذلك جلياً فيما بعد وبعد أن حقق الجيش انتصاراً عسكرياً فى العام ١٩٧٣. حقيقة أن هذه الحرب قد أكدت مهنية الجيش وحرفيته، ولكنها أكسبته مكانة جديدة، وأصبح أبطال أكتوبر من الضباط يحكمون هنا وهناك فى أماكن مدنية (فى الوزارة وفى مجلس المحافظين وأماكن أخرى). وقد رأينا من قبل كيف أن الوزارات المتعاقبة من عام ١٩٨١ حتى ١٩٩٥ خدم بها ١٥ وزيراً من بين صفوف الجيش. حقيقة أن أعداد العسكريين تتناقص أمام أعداد التكنوقراط والبيروقراط ولكن تظل المؤسسات العسكرية محتفظة بقوتها التقليدية أمام المؤسسات الأخرى، ويظل الضباط أكثر قوة من أى جماعة أخرى، يتجلى ذلك فى أمور عديدة منها:

ب- ١: أن هذه الجماعة هى التى يأتى منها الرئيس، ولذلك فإن مؤسسة الرئاسة تتأسس فى جانب منها على أسس عسكرية وتصبح القوات المسلحة أقرب المؤسسات إلى مؤسسة الرئاسة، حيث يمكن جمع رئيس الجمهورية بين منصب الرئيس والقائد الأعلى للقوات المسلحة.

ب- ٢: ولظروف الأمن القومى فإن القوات المسلحة هى أكثر المؤسسات استقلالاً حيث تتمتع بميزانية منفصلة، وتحاول تحقيق اكتفاء ذاتى فى البناء والمرافق وإنتاج الطعام ومحاولة تحقيق اكتفاء فى إنتاج السلاح؛ بل إنها أصبحت المؤسسة الأكثر كفاءة إلى درجة أنها أصبحت مالكة لزمام الحسم فى إدارة الأزمات خاصة الكوارث[٢٨].

ب- ٣: وأخيراً فإن هذه المؤسسة بجانب مؤسسة الشرطة تدفع بالكثير من أفرادها إلى الحياة المدنية بعد التقاعد فنجدهم يديرون المؤسسات، ويحتلون مواقع حساسة فى أجهزة الدولة (وكلاء وزارات ورؤساء مجالس مدن وسكرتيرى محافظات) وفى القطاع الخاص (حيث يتحول بعضهم إلى رجال أعمال).

جـ النخبة المهنية - النقابية:

تتشكل النخبة المهنية - النقابية من العناصر البارزة والأكثر تأثيراً فى مجال المهن المتخصصة (القضاء - والمحاماة - والصحافة - والطب - والتدريس الجامعى وما قبل الجامعى - والمجال الاقتصادى التجارى). ولاشك أن القطاعات المهنية تشكل القطاعات الرئيسية فى المجال الخدمى، ومن ثم فإنها تشكل قطاعاً عريضاً من المجتمع، وهى تتداخل مع الجوانب الرسمية فى الحكومة والقطاع العام، والجوانب غير الرسمية فى القطاع الخاص؛ بحيث يمكن القول إن القطاع الإدارى المهنى يشكل قوام التنظيم الاجتماعى للحياة العامة. وليس أدل على ذلك من تطور عضوية النقابات المهنية فى مصر. حيث ارتفع عدد المقيدين فيها من ١٦٩٧٨٩ فى عام ١٩٦٢ إلى ما يقرب من مليون ونصف تقريباً عام ١٩٩١.

وإذا تتبعنا العناصر البارزة والأكثر تأثيراً داخل القطاعات المهنية

والإدارية، فسوف نجد أن أعدادهم كبيرة بحيث يتعذر وصفهم بأنهم "نخبة"، كما أن هذا التأثير يأخذ مستويات متعددة بحيث نجد أن بعضهم له تأثير على المستوى القومى، وبعضهم الآخر له تأثير على المستوى المحلى. ونحن هنا نركز على النخبة المهنية بوصفها نخبة وسيطة، ولذلك فإن مدار الاهتمام هو المستوى القومى وليس المحلى. وإذا ما استبعدنا هذا الجانب المحلى، فسوف يبقى المجال واسعاً أيضاً. ولذلك يحسن أن نربط بين تعريف هذه النخبة وبين النشاط النقابى بالقول بأن هذه النخبة تضم العناصر البارزة والأكثر تأثيراً فى القطاعات المهنية المختلفة من خلال النشاط النقابى.

ولا تتوازن الجماعات المكونة للنخبة المهنية النقابية فى درجة ما تتمتع من به قوة، أو فى درجة التأثير على القرارات السياسية أو فى توجه الرأى العام فى المجتمع. ذلك يرتبط بالقدرة على النضال السياسى من خلال النقابة، والقدرة على توجيه العمل النقابى لخدمة قضايا عامة، أو لمعارضة سياسات الحكومة. وهنا فإن قوة الجماعات المهنية لا ترتبط فقط فى أنها تعمل عن قرب فى تنفيذ القرارات الخاصة بالسياسات الاجتماعية للدولة، ولكن تنبع أيضاً من قدرتها على توجيه سياسات الدولة أو التأثير فيها عبر وسائل النضال النقابى. ولذلك فإذا كانت لديها نقابة قوية، قادرة على تجميع أعضائها وعلى طرح برامج نضالية لا من أجل تحسين أوضاع أعضاء النقابة فحسب، بل من أجل التأثير فى السياسات الاجتماعية العامة، فإنها تتحول إلى جماعة فاعلة، وتصبح أكثر قدرة على تكوين جماعة مصالح حقيقية. كما تصبح أكثر قدرة على إفراز نخبة مهنية متميزة. وإذا ما طبقنا هذه القاعدة على العمل المهنى – النقابى فى مصر، فإننا نجد أن جماعات المحامين والصحفيين هم أكثر الجماعات قدرة على بلورة مصالحهم من ناحية، وعلى التأثير

السياسى من ناحية أخرى وتصبح بالتالى قادرة على إنتاج نخبة مؤثرة فى الوقت الذى تأتى فيه جماعات كالاجتماعيين والزراعيين والتربويين فى موقع تصبح فيه غير قادرة على إنتاج نضال سياسى أو بلورة مصالح حقيقية لأعضائها، وبالتالى تفشل فى إنتاج نخبة مؤثرة، ويأتى رجال القضاء وأساتذة الجامعات فى موقع وسط بين القطبين.

وفى ضوء ذلك فإن النخب المهنية – النقابية لا تدور بالضرورة فى فلك النخبة المركزية دوراناً كاملاً، ولكنها تبتعد وتقترب. حقيقة أن الدولة تحاول خلق أطر للاستئناس السياسى لهذه الجماعات، وذلك عبر وسائل تشريعية، أو إجراءات قانونية، أو حتى استخدام قانون الطوارئ. ولكنها تجد صعوبة فى خلق استئناس كامل لهذه الجماعات. ثمة جماعات مستأنسة بشكل كامل، ولا تعد مصدر قلق على الإطلاق. ولكن هناك على الأقل بعض الجماعات التى يصعب على الدولة استئنائها بشكل كامل، مثل جماعة المحامين وجماعة الصحفيين والجماعات العاملة فى مجال حقوق الإنسان أو المنظمة فى أحزاب معارضة.

٣ـ النخب المحلية:

ننتقل هنا من المستوى الوسيط القريب من دوائر النخبة المركزية إلى المستوى الإقليمى فى المدن والقرى. ولا نستطيع هنا أن نتحدث عن نخب متعددة، بل يمكن الحديث عن نخبة أو جماعات نخبة فى المدينة أو القرية.

أـ النخبة الحضرية:

تتكون هذه النخبة من أفراد يملكون إلى حد كبير النخب الوسيطة. فهنا نجد أصحاب رؤوس الأموال من التجار ومتوسطى رجال الأعمال، وكبار ضباط الشرطة، والكوادر العليا فى البيروقراطية وأعضاء

المجالس المحلية المنتخبين ومعظمهم قد يكون من رجال الأعمال أو من رجال البيروقراطية. ويحتل هؤلاء مركز الصدارة فى اتخاذ القرارات الهامة داخل المدينة. فليس هناك نظام معين لاتخاذ هذه القرارات. حقيقة أن المجلس المحلى يتخذ قرارات، ولكنها تظل بمثابة توصيات لا ينفذ منها إلا النذر اليسير. ويتحرك رئيس مجلس المدينة فيما يتاح له من إمكانات مادية فى إصدار قرارات تتعلق بتوزيع الميزانية على بنود معينة. وفى غياب نظام دقيق للعلاقة بين المطالب والحاجات ودوائر صناعة القرار فى المدينة، فإننا نميل إلى القول بأن صدارة الصفوة هنا تنبع من دورها فى تسيير حياة المدينة. فرجال البوليس يقومون بعمليات الضبط والربط، بينما يعمل رجال البيروقراطية على تسهيل مصالح المواطنين، ويعمل رجال الاقتصاد وأعضاء المجالس المنتخبة على حل الخلافات والنزاعات بين الأفراد والجماعات، بحضور رجال البوليس وكبار المسئولين فى النزاعات الكبرى.

وقد تغيرت هذه النخبة الحضرية عبر الوقت، فقد كانت قبل الثورة تتكون من كبار الملاك الغائبين الذين يديرون أراضيهم من مقار إقامتهم فى المدينة؛ ثم ظهر دور المتعلمين من رجال الإدارة والبيروقراطية أو من أصحاب المهن المتخصصة مع ضباط الجيش الذين عينوا بقرارات فى مناصب إدارية إقليمية؛ ومنذ السبعينيات بدأ دور المتعلمين يتقلص تدريجياً ويحل محله الدور المتعاظم للتجار ورجال الأعمال المحليين. ذلك أن هذه الفترة الأخيرة قد شهدت تغيرات ملحوظة فى بنية الطبقة الوسطى التى تفرز هذه النخبة الحضرية وقد أكدت دراسات الطبقة الوسطى الحضرية هذه المقولة. فقد تراجع دور التعليم وفقد فاعليته كآلية أساسية لتكوين هذه الطبقة، وانحدرت بعض فئات الطبقة الوسطى إلى مصاف الطبقة العاملة، وتزايدت معدلات البطالة [٣٠].

وليس شغلنا هنا هو انحدار دور الطبقة الوسطى، ولكن التأكيد على الأهمية النسبية للفئات التى تفرزها هذه الطبقة فى مجال العمل العام والعمل السياسى والتى تدخل تحت ما نسميه النخب الحضرية. فرغم أن المتعلمين – البيروقراط والعسكريين الذين يعينون بقرارات فى وظائف محلية وأصحاب المهن المتخصصة – قد تقلص دورهم أو تراجع قليلاً، ظهر الدور الهام لرجال الأعمال. فقد أكدت الدراسة التى أشرنا إليها تواً أن "الثروة أو المال والسلطة أصبحت تشكل العوامل الأساسية التى تفضى إلى خلق التمايز الاجتماعى الطبقى بين أفراد المجتمع، وتوارت عوامل أخرى مثل التعليم حيث لم يعد يشكل أساسا للتمايز الاجتماعى ولا سبباً من أسبابه".

وتترابط النخبة الحضرية ترابطاً كبيراً مع النخبة الريفية بحيث نجد ازدواجاً للأدوار فى كثير من الأحيان. ويرجع ذلك إلى ما حدث من حراك جغرافى لبعض سكان الريف من المتعلمين أو التجار للإقامة فى المدينة، وإلى علاقات القرابة المتشابكة بين الريف والمدينة.

ب- النخبة الريفية:

بالرغم من أننا أجرينا أول دراسة فى مصر عن النخبة الريفية . إلا أننا عدنا فى بداية التسعينيات وشككنا فى إمكانية قيام نخبة ريفية بالمعنى المتعارف عليه فى تراث النخبة. وكان السبب فى ذلك إدراكنا لطبيعة التداخل بين اعتبارات القرابة واعتبارات التميز السياسى والاجتماعى من ناحية، والتشابه الثقافى والأيديولوجى من ناحية أخرى. وإذا لم ينطبق هذا الرأى على قرى الريف المصرى كله، فإنه ينطبق على بعض القرى – ومنهم القرية التى درست ساعتئذ – التى لم يكن لها تاريخ واضح فيما يتصل بوجود فئة متميزة من كبار الملاك، أو وجود عائلة مسيطرة على بقية

الجماعات القرابية فى القرية. لقد ذهبنا إلى القول فى ضوء خبرة بحثية على إحدى القرى – أن مفهوم النخبة ربما لا يكون مفيداً فى تفسير ديناميات الممارسات السياسية اليومية.

ورغم ذلك فثمة إمكانية للحديث عن نخبة ريفية تتكون من كبار الملاك؛ والمتعلمين الذين يشغلون مواقع وظيفية داخل القرى أو فى المدينة، والذين يملكون رصيداً (رأس مال اجتماعى) يكتسبونه من انتماءاتهم القرابية أو نشاطهم الاجتماعى والدينى فى القرية. وقد يشغل بعض هؤلاء وظائف إدارية رسمية ذات طابع سياسى مثل وظيفة العمدة أو شيخ البلد، وقد ينضمون إلى عضوية المجالس المحلية أو عضوية مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية.

ولقد تكونت النخبة الريفية فيما قبل ١٩٥٢ من كبار الملاك فى القرية ومن العمد والمشايخ. وكانت هذه النخبة نخبة تابعة تبعية كلية للملاك الأكبر من الباشوات الذين كانوا فى الغالب يقيمون فى المدينة. ولقد حدث أن تنوعت هذه الصفوة خلال فترة ما بعد ١٩٥٢. إذ بدأت تشهد تطورات أهمها:

ب- ١: انضمام عناصر جديدة من المتعلمين الذين كانوا يمثلون الطبقة الجديدة أو الشريحة الجديدة التى كان لها قصب السبق فى المجال السياسى والاجتماعى فى الستينيات واندفع هؤلاء يناصرون الثورة وينضمون إلى عضوية تنظيماتها خاصة الاتحاد الاشتراكى العربى.

ب- ٢: ولذلك فقد تميزت حقبة الستينيات وبداية السبعينيات بوجود تباين واضح فى بناء النخبة الريفية، لا بل بوجود صور من الصراع بين النخبة

القديمة صاحبة الموقف الأكثر تأييداً للماضى وبين النخبة الجديدة الأكثر تأييداً للحاضر.

ب- ٣: وكانت هذه النخبة أكثر ارتباطاً بتوجهات النخبة المركزية من خلال التنظيم الواحد. وشهد بعض أعضاء النخبة الجديدة فى القرية صعوداً إلى أعلى عبر التنظيم السياسى (من خلال عضوية لجان المركز أو المحافظة).

ب- ٤: كما شهدت الفترة نوعاً من التنشئة السياسية والتعبئة السياسية للنخبة لربطها بالأهداف العامة للتنظيم، هذا بصرف النظر عن نجاح هذه التنشئة أو عدم نجاحها.

ومنذ منتصف السبعينيات تعرض الريف المصرى لتغيرات متلاحقة بعضها ترتب على موجات الهجرة المتعاقبة من الريف إلى بلاد النفط والعراق وليبيا؛ وترتب بعضها الآخر على سياسات الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى خاصة إصدار القانون الجديد لتنظيم العلاقات الإيجارية فى الريف. ولاشك أيضاً أن الممارسات السياسية للنخبة الريفية قد تأثرت بإلغاء التنظيم السياسى الواحد، والدخول فى التعددية الحزبية. ويمكن رصد التغيرات فى بناء وممارسات النخبة على النحو التالى:

- حافظت النخبة على تباينها خاصة بين المتعلمين وغير المتعلمين، ولكن تغير العلاقات الإيجارية وفتح النشاط الحر للسوق قد هيأ الظروف لبروز دور النخبة الاقتصادية الريفية من جديد؛ أو قل تغير تأثيرها النسبى مقارنة بما كان موجوداً فى الستينيات.

- ومن ناحية أخرى فقد كادت الصراعات بين النخبة القديمة والنخبة الجديدة أن تختفى. فقد حدث تقارب ثقافى كبير بين الجماعتين، كما أن

المتعلمين فى القرية انخرطوا بشكل أكبر فى بنية الثقافة التقليدية، وأصبحوا يمارسون أنشطة تجارية وزراعية بجانب وظائفهم.

- كما أن غياب التنظيم السياسى قد قلل من فرص الصراع. ونكاد نفترض الآن أن النخبة الريفية تكاد تنسحب من الممارسات السياسية، أو أنها تكاد تميل إلى تطوير آليات للتضبيط الذاتى من خلال الممارسات السياسية الشكلية.

- وأخيراً فإن غياب التنظيم السياسى، أو قل عدم وصوله إلى الريف، قد جعل الممارسات السياسية تنصرف – بجانب الممارسات الشعبية المتصلة بأساليب حل النزاعات – إلى ممارسات دينية تتصل بتطوير آليات التدين كرأسمال اجتماعى، وإحلال القضايا الدينية محل القضايا الخاصة بالتنمية الاجتماعية. فى هذه الحالة تتراجع القضايا المتصلة ببناء النوادى والجمعيات الأهلية فى مقابل ظهور القضايا المتصلة ببناء المساجد أو المعاهد الدينية أو إنشاء جمعيات للحج والعمرة أو إنشاء جمعيات لتحفيظ القرآن أو كفالة اليتيم.

المـــــراجع

١) إبـراهم، مـدحت حـافظ، دور الزكـاة في خدمـة المجتمـع، القـاهرة، دار غريب، للطباعة والنشر والتوزيع.

٢) أسكندر، نبيل رمزي. الأمن الاجتماعي وقضية الحرية، الاسـكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط١، ١٩٨٨.

٣) البنك الـدولي، تقريـر بعنـوان: تحسـين شـبكات الأمـان ضـروري لتحقيـق منـــافع العولمـــة للفقـــراء في العـــالم، ٢٠٠٨، ص ١- ٨ مـــن الموقـــع: http://media.workbank.org/secure.

٤) حمادنـة، مشـهور أحمـد، فعاليـة بيـوت وصـناديق الزكـاة الإسـلامية، ٢٠٠٣، رسـالة ماجسـتير غـير منشـورة، جامعـة اليرمـوك، قسـم الاقتصـاد والمصارف الإسلامية.

٥) الخيـاط، عبـد العزيـز، الزكـاة والضـمان الاجتمـاعي في الإسـلام، نـدوة الأحوال الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة، مرجع سابق.

٦) الـدمرداش، طلعـت، تحليـل الآثـار الاقتصـادية لفريضـة الزكـاة علـى المـتغيرات الاقتصـادية الكليـة إطـار نظـري، مجلـة الاقتصـادي الإسـلام، الإمارات، ١٩٥٤، سنة ١٧، ١٩٩٧.

٧) الربيعـي، خلـف. مقالـة بعنـوان: دور شـبكات الأمـان الاجتمـاعي في ظـل الخصخصة الاقتصادية، جريدة الصباح، ٢٠٠٣/٥/١٧م.

٨) السبهاني، عبد الجبار حمد عبيد، الاستخلاف والتركيب الاجتماعي في الإسلام، ط١، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣.

٩) السـمالوطي، نبيـل، التنميـة بـين الاجتهـادات الوصـفية والدينيـة، مصـر، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦.

١٠) شحاتة، شوقي، إسماعيل، استخدام أموال الزكاة في تمويل البنية الأساسية والاقتصادية والاجتماعية الاقتصاد الإسلامي، مج، ع، .

١١) الطاهر عبد الله، حصيلة الزكاة وتنمية المجتمع، اقتصاديات الزكاة، تحرير منذر متحف، جدة- السعودة، المعهد الإسلامية للبحوث والتدريب، ط١، ١٩٩٧.

١٢) العبادي، عبد السلام، المفهوم الإسلامي للحاجات الأساسية للإنسان وارتباطه بالأوضاع المعاصرة، ندوة بعنوان الأحوال الاجتماعية والاقتصادية وصور الفقر في العالم الإسلامي، في عمان بتاريخ ٢٣- ٢٧ رجب برعاية مؤسسة آلي البيت والمجمع الملكي للبحوث.

١٣) عناية، غازي، الاستخدام الوظيفي للزكاة في الفكر الاقتصادي الإسلامي، بيروت، دار الجيل.

١٤) ، الزكاة والضريبة، دارسة مقارنة، منشورات دار الكتب.

١٥) العوران محمد فراس، سر التفصيل في مصارف الزكاة في الإسلام نظرة اقتصادية، مجلة دراسات الجامعة الاردنية، عمان مج ٢٤، ع٢، ١٩٩٧.

١٦) القرضاوي، يوسف، فقه الزكاة دراسة مقارنة لأحكامها وخلفها في ضوء القرآن والسنة، بيروت، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠١م، ج ٢.

١٧) مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، مؤسسة الرسالة.

١٨) القضاة، زكريا فالح، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للزكاة، ندوة بعنوان الزكاة واقع وطموحات، اربد وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات، المركز الثقافي الإسلام، ١٣- ١٤، شعبان، ١٤٠٩هـ.

١٩) قطب، سيد، في ظلال القرآن، بيروت، دار الشروق، ١٩٩٤، ج٣.

٢٠) الكفراوي، عوف، الزكاة ودورها في التنمية، من بحوث مؤتمر الإسلام والتنمية، تحرير فاروق بدران، قامت به جمعية الدراسات والبحوث الإسلامية، ١٤٠٦هـ ١٩٩٢.

٢١) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، أثر سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية على الفقر، حالة الاردن ومصر واليمن، الأمم المتحدة، نيويورك ١٩٩٧.

٢٢) نحو سياسات متكاملة للتنمية الاجتماعية، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٤.

٢٣) الضمان وشبكات الأمان الاجتماعي إطار السياسات الاجتماعية، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٣.

٢٤) نماذج السياسات الاجتماعية التجربة التونسية ودلالتها، سلسلة دراسات السياسة الاجتماعية (٢)، الأمم المتحدة، ٢٠٠٣م.

٢٥) نماذج السياسات الاجتماعية، مرجع سابق.

٢٦) مشهور، نعمت، الزكاة الأسس الشرعية والدور الأنمائي والتوزيعي، الاقتصاد الإسلامي، ١٩٥٤، سنة ١٧، ١٩٩٧.

٢٧) مقالة في مجلة الوسط بعنوان "الفقر يصهر شبكات الأمن الاجتماعي في اليمن"، ع ١٨٣، الأربعاء ١٣ فبراير، ٢٠٠٨.

٢٨) المهداوي سميرة، نظام الحماية الاجتماعية هل يوفر الأمان الاجتماعي: مقالة، بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٨.

٢٩) نوافلة، قاسم، دور الزكاة في تلبية متطلبات الحاجات الأساسية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الخرطوم، ٢٠٠٢م.

٣٠) هود، محمد صالح، النظام العالمي للزكاة رؤية مستقبلية لتفعيل الدور الاقتصادي والاجتماعي للزكاة.

٣١) د. عبد الغني عماد، ((سوسيولوجيا الثقافة- المفاهيم والإشكاليات من الحداثة إلى العولمة))، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

٣٢) مجموعة مؤلفين، ((التقرير العربي الأول للتنمية الثقافية))، بيروت، مؤسسة الفكر العربي، ٢٠٠٨م.

٣٣) جون هارتلي وآخرون، ((الصناعات الإبداعية))، ترجمة: بدر السيد سليمان الرفاعي، الكويت، عالم المعرفة، ٢٠٠٧م، ج.١

٣٤) زاهر راضي، "استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي"، مجلة التربية، ع١٥ ، جامعة عمان الأهلية، عمان، ٢٠٠٣م.

٣٥) د. عباس مصطفى صادق، "الاعلام الجديد: دراسة في مداخله النظرية وخصائصه العامة"، البوابة العربية لعلوم الإعلام والاتصال، ٢٠١١م.

٣٦) عباس مصطفى صادق، "الإعلام الجديد: المفاهيم والوسائل والتطبيقات"، عمان، دار الشروق، ٢٠٠٨م.

٣٧) أولجا جوديس بيلي، بيلي كاميرتس، نيكوكاربنتيير، "فهم الإعلام البديل"، ترجمة: علا أحمد إصلاح، القاهرة، مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٩م.

٣٨) دنيس مكويل، ((الإعلام وتأثيراته - دراسات في بناء النظرية الإعلامية))، ترجمة: عثمان العربي، ١٩٩٣م .

٣٩) د. مي العبد الله، ((الاتصال والديمقراطية))، بيروت، دار النهضة العربية، ٢٠٠٥م .

٤٠) د. نصر الدين لعياضي، "الرهانات الابستمولوجية والفلسفية للمنهج الكيفي/ نحو أفاق جديدة لبحوث الإعلام والاتصال في المنطقة العربية"، أبحاث المؤتمر الدولي، "الإعلام الجديد: تكنولوجيا جديدة... لعالم جديد"، جامعة البحرين، من ٧- ٩ ابريل ٢٠٠٩م، ص١٨.

٤١) د. عزة مصطفى الكحكي، "استخدام الانترنت وعلاقته بالوحدة النفسية وبعض العوامل الشخصية لدى عينة من الجمهور بدولة قطر"، أبحاث المؤتمر الدولي، "الإعلام الجديد: تكنولوجيا جديدة... لعالم جديد"، جامعة البحرين، من ٧- ٩ ابريل ٢٠٠٩م، من ص٢٦٩ الى ص٢٧٢.

٤٢) د. عبد الله زين الحيدري، "الإعلام الجديد: النظام والفوضى"، أبحاث المؤتمر الدولي، "الإعلام الجديد: تكنولوجيا جديدة... لعالم جديد"، جامعة البحرين، من ٧- ٩ ابريل ٢٠٠٩م، ص١٢٨.

٤٣) د. بهاء الدين محمد مزيد، "المجتمعات الافتراضية بديلاً للمجتمعات الواقعية/ كتاب الوجوه نموذجاً"، جامعة الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٢م.

٤٤) د.علي محمد رحومة، ((الانترنت والمنظومة التكنو- اجتماعية))، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧م.

٤٥) د.نهوند القادري، "قراءة في ثقافة الفضائيات العربية الوقوف على تخوم التفكيك"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨م.

٤٦) د.جمال الزرن، ((تدويل الاعلام العربي، الوعاء ووعي الهوية))، دمشق، دار صفحات، ٢٠٠٧م.

٤٧) سعيد بن جبلي، ((رصد الاعلام الجديد وعلاقته بالرأي العام- سلاح المهمشين العرب))، في ثالث أيام مهرجان القاهرة للإعلام، الثلاثاء٢٠٠٧/١٢/٤م.

٤٨) د. جمال الزرن، "هندسة المكان الإفتراضي منتجة لخطاب ثقافي"، مدونة مقعد وراء التلفزيون.

٤٩) د.عبد الله الزين الحيدري، ((ما المقصود بالزمن الميدياتيكي؟))، مدونة أجيال.

٥٠) عبد العزيز طرابزوني، "حقيقية الإعلام الجديد في الربيع العربي.. ومستقبله".

٥١) ياسين النصير، "ثقافة التغيير"، مجلة الرافدين.

٥٢) د. جمال الزرن، "أنسنة" أو الثقافي في تكنولوجيات الاتصال والفضاء العام، مدونة مقعد وراء التلفزيون.

٥٣) أمين، مهنا(١٩٨٦). التحديث والاستقرار السياسي في الأردن، دار الجيل، الدار العربية للتوزيع، عمان.

٥٤) اندرسون، بيتي (٢٠٠٣)الحوافر الاجتماعية – الاقتصادية للتغير السياسي في الأردن.(دراسات في تاريخ الأردن الاجتماعي، مؤلف جماعي، مركز الأردن الجديد للدراسات، أمانة عمان الكبرى، البنك الأهلي الأردني، عمان.

٥٥) بركات، حليم (١٩٩١). المجتمع العبي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٥٦) حجازي، مصطفى (١٩٩٢). التخلف الاجتماعي سيكولوجية الإنسان المقهور، الطبعة السادسة.

٥٧) حداد، مهنا (١٩٩١). تمأسس وتشكيل المجتمع في الأردن بين الواقع والاتجاهات، د.ن، اربد.

٥٨) الحوراني ، هاني (٢٠٠٣) .الدولة وتشكل النخب في شرقي الأردن الانتدابية (١٩٢١- ١٩٤٦) من : (مؤلف جماعي ، دراسات في تاريخ الأردن الاجتماعي، أمانة عمان الكبرى) مركز الأردن الجديد للدراسات ،البنك الأهلي الأردني .

٥٩) الخزاعلة، عبد العزيز (٢٠٠٣)مؤسسات المجتمع المدني في الأردن، هل هي تعبير عن تعددية ثقافية أم سياسية؟ (دراسات في تاريخ الأردن الاجتماعي مؤلف جماعي، مركز الأردن الجديد للدراسات، أمانة عمان الكبرى، البنك الأهلي، عمان.

٦٠) الربابعة ، أحمد وحموده ،أحمد (١٩٩١)، السكان والحياة الاجتماعية، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان، ، ص ١٧.

٦١) سلامه ، غسان (١٩٩٩) . المجتمع والدولة في المشرق العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية .

٦٢) شراربي ، هشام (٢٠٠٠) . النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .

٦٣) ضاهر ، مسعود ،(١٩٨٦) المشرق العربي من البداوة إلى الدولة الحديثة، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٦.

٦٤) عارف، نصر محمد (١٩٩٦) . نظرية التنمية ودراسة النظم السياسية الفردية (الإمكانيات والإشكاليات) ،من أعمال (المؤتمر الثالث للباحثين الشباب :التنمية السياسية).

٦٥) العجلوني ، محمد(١٩٩٤) النمو الاقتصادي والتغير الاجتماعي في الأردن: دراسة في أثر النمو الاقتصادي في المجتمع الأردني منذ الستينيات وحتى الثمانينيات، ط١ ، عمان.

٦٦) عـزم، أحمـد جميـل (٢٠٠٣)الدراسـات الغربيـة حـول البنيـة الاجتماعيـة الأردنيـة (دراسـات في تـاريخ الأردن الاجتمـاعي، (مؤلـف جمـاعي)، مركـز الأردن الجديـد للدراسـات، أمانـة عمـان الكـبرى، البنـك الأهلـي الأردنـي، عمان.

٦٧) العـدوان، عبـد الحليم (٢٠٠٧)، التعددية السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٢١- ١٩٨٩ ، مركز الرياديين للدراسات والأبحاث ، عمان .

٦٨) القصـبي، عبـد الغفـار رشـاد (٢٠٠٦) .التطـور السياسـي والتحـول الديمقراطي (التنمية السياسية وبناء الأمة)، جامعة القاهرة .

٦٩) القضـاة ، احمـد (١٩٩٩)،الأزمـة السياسـية في الأردن ١٩٥٠- ١٩٥٧ ،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك.

٧٠) المحادين ، حسين ، قيم العمل في المجتمع الأردني: الاستمرارية والتغير، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، القاهرة، ١٩٩٩.

٧١) الموسـى، سـليمان و الماضـي، منيـب، تـاريخ الأردن في القـرن العشـرين، مكتبة المحتسب، عمان.

٧٢) د.المنـوفي ، كمـال (١٩٨٧). أصـول الـنظم السياسـية المقارنـة، شـركة الربيعان لنشر والتوزيع، الكويت.

٧٣) بدارنـه، عادل، المشـاركة الاقتصـادية للشـباب في الأردن،دراسـة قـدمت إلى الملتقى الوطني الثاني حول الشباب والتحديات السكاني/المجلس الأعلى للسكان، كانون الثاني٢٠٠٥.

٧٤) دائـرة الإحصـاءات العامـة، تقريـر مسـح العمالـة والبطالـة٢٠٠٠، آذار ٢٠٠١.

٧٥) دائـرة الإحصـاءات العامـة، تقرير مسـح العمالةوالبطالـة٢٠٠٣، كـانون الثاني٢٠٠٣.

٧٦) دائـرة الإحصـاءات العامـة، تقريـر مسـح العمالـة والبطالـة٢٠٠٥، آذار ٢٠٠٦.

٧٧) دائـرة الإحصـاءات العامـة، تقريـر مسـح العمالـة والبطالـة٢٠٠٨، شـباط ٢٠٠٩.

٧٨) شتيوي، موسى، تقرير السياسات الاجتماعية في الأردن، المركز الأردني للبحوث الاجتماعية، حزيران ٢٠٠٤.

٧٩) صطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان، الطبعة الثانية.

٨٠) ٣- علـى الـدين هـلال، نـيفين مسـعد (محـرران)، ١٩٩٤، معجـم المصـطلحات السياسـية، القـاهرة، جامعـة القـاهرة، مركـز البحـوث والدراسات السياسية.

٨١) ٤- سـامي ذبيـان(محـرر)، ١٩٩٩٠، قـاموس المصـطلحات السياسـية والاقتصادية والاجتماعية، لندن، رياض الريس للكتب والنشر.

٨٢) ٥- منير البعلبكى، ١٩٨٩، المورد، بيروت، دار العلم للملايين.

٨٣) ثانيا: الكتب:-

٨٤) أحمد ثابت، ١٩٩٠، التعددية السياسية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٨٥) احمـد وهبـان ، ٢٠٠١، الصـراعات العرقيـة واسـتقرار العـالم المعاصـر: دراسـة في الأقليـات والجماعـات والحركـات العرقيـة، الإسـكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر.

٨٦) رياض عزيز هادي ، ١٩٩٥، من الحزب الواحد إلى التعددية ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة.

٨٧) سعد الدين إبراهيم، ١٩٩٢، تأملات في مسألة الأقليات، الكويت: دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع.

٨٨) سميرة بحر، ١٩٨٢ ، المدخل لدراسة الأقليات، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية.

٨٩) كمال المنوفي ، ١٩٨٥، نظريات النظم السياسية ، الكويت ، وكالة المطبوعات الكويتية.

٩٠) محمد عمر مولود، ٢٠٠٣، الفيدرالية وإمكانية تطبيقها في العراق،العراق، مؤسسة موكدياني للطباعة والنشر.

٩١) محمد مهدى عاشور، ٢٠٠٢،التعددية الإثنية:إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية.

٩٢) مجموعة مؤلفين، ٢٠٠٦، المجتمع العراقي: حفريات سوسيولوجية في الإثنيات والطوائف والطبقات، بغداد، معهد الدراسات الاستراتيجية، الفرات للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

٩٣) عبد السلام إبراهيم بغدادي، ١٩٩٣ ،الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى.

٩٤) محمود أبو العنين، ١٩٨٧ ، حق تقرير المصير مع دراسة مقارنة لقضيتي اريتريا والصحراء الغربية، رسالة دكتوراه في الدراسات الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة.

المراجع الأجنبية

95) Albertoni , Ettore(1987) Mosca and the theory of Elitism .Oxford :Basil Blackwew.

96) Amawi, Abula (1988)Consolidation of merchant class in Transjordan During the Second world war, Eugene Rogan and Tariq Tell.

97) Aruri, Naseer H. 1972, Jordan: A Study in Political Development 1921-1965. The Hague: Martinus Nijhoff,.

98) Bottomore .J.B(1974)Elites and Society New York Basic Book 12.

99) Cohen,Amnon (1982) ,Political parties in the west bank under the Jordanian regime 1967,N.Y.Ithaca,cornelluniversity press,1982.

100) Deutsch ,Karl W(1974) How People and government Deice their fate, (Boston Houghton Mifflin Company)Second Edition.

101) Jureidinin and mclaurin , R.1984, Jordan ; The impact of Social change on the Tribes , published with (C.S.I.S) D.C. Georgetown university , Washington papers No,108, vol.Xll, 1984.

102) Kourvelaris, leorge , A .(1997). Political sociology : structure and process London :(allyn and bacon)

103) Linda Layne,1984, Home and Homeland: The Dialogic of Tribal and National Identities in Jordan (Princeton: Princeton University Press, 1994)..

104) Marion Boulby 1997, The Muslim Brotherhood and the Kings of Jordan, '45-'93 (South Florida-Rochester-Saint Louis Studies on Religion and the Social Order, V. 18
105) Marion J.W. Boulbly 1996, The Ideology and social Base of the Jordanian Muslim Brotherhood: 1945-1993/ Toronto: University of Toronto- School of Graduate Studies- 1996.
106) Robert Satloff 1994, From Abdullah to Hussein: Jordan in Transition (Oxford University Press, 1994
107) Schmaus , Warren(2001) . Bethinking Durkheim and His Tradition. Cambridge :Cambridge University Press.
108) Zannoni , paolo (1978). The Concept of Elite. European journal of Research , Vol 6.
109) Curtain; the Case for Investing in Young People as part of a National Poverty Reduction Strategy, Paper commissioned by UNPF, New York, 2005.
110) Curtain,R;Identifying the basis for a youth employment strategy aimed at transition and developing economies, Background paper prepared for the inaugural meeting of the Youth Employment Network, New York 2000.
111) ILO, Global Employment Trends For Youth, Geneva, 2006.
112) Jahan, S;'Millennium Development Goals and Human Rights', Bureau for Development Policy, UNDP, 2003.

113) Macmillan, R;'Violence and the life course: the consequences of victimization for personal and social development', Annual Review of Socialgy, 2001.
114) Ortiz, Isabel; Social Policy, Department of Economics and Social Affairs, UN, New York, 2006.
115) UNRISD: Social Policy in a Development Context Webpage
http://www.unrisd.org/80256B3C005BB128/(httpProgrammeAreasForResearchHome)/61EF570799AA5AC780256B480035B31C?OpenDocument
116) UNDESA: http://www.un.org/esa/
117) UNDP, Human Development Report 2003, New York.
118) UNDP MDGs: http://www.undp.org/mdg/ment. World Bank, Washington, D.C.
119) Un, World Youth Report 2003, the global situation of young people, New York, 2004.
120) Un, World Youth Report 2005, young people today, and in 2015, New York, October2005.
121) WorldBank,AttackingPoverty,Opportunity,Empowerment,and Security,World Development Report 2000/2001.
122) WorldBank:http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/0,,contentMDK:20273940~menuPK:477175~pagePK:64165401~piPK:64165026~theSitePK:469372,00.html.
123) WorldBank; Engendering Development,Washington DC,2001.

124) C.t.Oninons(ed).1956. The Shorter Oxford English Dictionary, The Clarendon Press,Oxford.
125) Encyclopedia Britanica,Vol.8
126) 3-Fredrik Barth (ed.).1969. Ethnic Groups and Boundaries. Little Brown. Boston
127) 4- Panikos Panayi.2000. an Ethnic History Of Europe Since 1945 .longman, London.
128) 5- Cyntia H.Enlo.1986, Varieties Of Ethricity,Ethnic Conflict and Political Development, Lamham, University Press of America.
129) 6- UNICCO.1973.Deux Etudes Surles Relations Entere Groupes Ethniques en Afrique,Senega RePublique-Unie De Tanzanie, Paris: Editions De J'unesco 7-
The New Encyclopedia BritannicChicago: Encyclopedia Vritannica,5TH Edition,Vol.4,1992.
130) 8- Richard A . Schermerhorn.1970, Comparative Ethnic Relation: A frame work for Theory and Research, Random House, New York.
131) 9-Everett Hughes.1994. Race and sociological Imagination, University of Chicago Press Chicago.
132) 10- John Rex.1996. Ethnic Minorities in the Modern nation State, Macmillan press Ltd, London.